إهـــــــداء

إلى من تقاسمت معه حلو الحياة، و مرّها...إلى من تعلّمت معه معنى الحب،و الحنان...

إلى من لا أشعر بالأمان إلّا و أنا معه...إلى الذي أجده بجانبي في كلّ الأوقات.

إلى من علّمني أن أقف صامدة مهما اشتدّت الصعاب...و علّمني أنّه بعد كلّ شدة يأتي الفرج...إلى من يساندني، و يلبّي جميع طلباتي بلا تضجّر...إلى من حماني من كلّ الآلام...

إلى من تحمّل الصعاب من أجل راحتي...إلى أروع أب في الوجود...أبي قرّة عيني.

إلى من حملتني تسعة أشهر بلا كلل، و لا ملل... وزرعتني بذرة، و اعتنت بي بحنانها وعطفها، ورعايتها إلى أن أثمرت امرأة تقف جنبا إلى جنب معها...إلى أروع كلمة ينطق بها اللّسان...إليك أمّي الحبيبة؛شفاك الله و أطال في عمرك، حتّى تبقي نجمة تضيء سماء حياتنا.

إلى أخي الوحيد، و أخواتي كلّ باسمه.

إلى جواهر بيتنا: يوسف، صابرين، ياسمين، ياسين.

إلى من تقاسمت معهنّ كلّ متاعب الدّراسة: صليحة، جميلة، أمال، زهرة، وسام، زهرة

إلى كلّ فوج السنة الثانية ماستر للموسم الجامعي 2017/2016 تخصّص لسانيات عربية تطبيقية.

إلى كلّ أساتذة قسم اللّغة العربية و آدابها، وعمّاله الذين يسهرون من أجل راحتنا.

إلى كلّ من يحمله قلبي، وسها عنه قلمي .

إليكم جميعا أهدي ثمرة عملي.

ف.م.ز

كلمـــة شكـــر

في هذا المقام العظيم لا يسعنا إلّا أن نقف لنقدّم الشّكر الجزيل لكلّ من كان سببا في بلوغه، نبدأ بالحمد لله الذي يسّر أمورنا، و فتح عقولنا.- سبحانه عزّ و جلّ-.

و الشكر أيضا لكلّ عباده الصالحين الذين لم يبخلوا علينا بما يحملوه من علم في صدورهم، و مكتباتهم، في مقدّمتهم الأستاذ المشرف على إنجاز هذا البحث، وتمامه غربي بكاي، السيّد: مشاهر مصطفى؛ نستسمحه على تعبه معنا

الأستاذ: عشايش بلقاسم، الذي فتح لنا باب مكتبته على مصراعيه،

الأستاذ: بومسحة،الأستاذ: زقراب أحمد، و الآنسة: مشاهر سعاد.

و كلّ من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور من قريب، أو بعيد.

شكـــرا للجميـــع

بطاقة فنية للكتاب:

1- عنوان الكتاب: ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم.

2-اسم المؤلّف: أحمد سليمان ياقوت.

3-الطبعة: دون طبعة.

4-دار النشر: دار المعرفة الجامعية.

5-بلد النشر: ج.ش سوتير- إسكندرية – مصر.

6-سنة الصدور: 1994.

7-حجم الكتاب: من الحجم الصغير.

8- عدد الصفحات: مائتان و ثلاثة و سبعون (273).

بسم الله الرحمن الرحيم، و الصلاة و السلام على خاتم النبيّين سيّدنا مُحَمَّد عليه أزكى الصّلاة و التّسليم – صلّى الله عليه و سلّم- و على آله و صحبه أجمعين، أمّا بعد:

اللّغة العربية الفصحى هي أعظم اللغات لأنّ أقدس كتاب و هو القرآن الكريم نزل بها، و أهم ميزة لهذه اللّغة، "الإعراب"، الذي لا يمكن فهم المعنى إلاّ به، وبانعدامه ينعدم المعنى، غير أن جلّ المؤلفات جمعته مع النحو و في كثير من الأحيان جعلوه و النحو سواء

وهذا ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع الموسوم بـ: دراسة كتاب ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم لأحمد سليمان ياقوت، بغية إثراء الساحة اللّغوية من خلال دراستنا المتواضعة في حيثيات هذا الموضوع، وكشف الحجاب عن موضوع يتحكم في المعنى، وخاصة إذا ما تعلّق الأمر بدستور حياة المسلمين – القرآن الكريم – فوقفنا على بابه متسائلين: ما هو الإعراب؟ متى ظهر في اللّغة العربية؟ وكيف يتحكّم في المعنى؟ وهل يمكننا الاستغناء عنه في لغتنا؟ وغيرها من التّساؤلات، ولتحليله، وفهمه اتبعنّا المنهج الوصفي، والمقارن، الذين رأينا أنّهما ملائمين لطبيعة الموضوع، فالوصفي من أجل وصف المادة المعرفية، أمّا المقارن فقد استخدمناه في مناقشة آراء الكاتب مع آخرين عالجوا الموضوع نفسه.

ونظرا للكم المعرفي الهائل لهذا الكتاب الذي درسنا مادته، ضمّنه صاحبه أربعة أبواب حوى كلّ باب منها عددا من الفصول، فاخترنا- نحن- أن نقسّم بحثنا إلى أربعة فصول حاولنا في كل فصل منها دراسة ما رأيناه مهمّا، سبق هذه الفصول مقدمة، بطاقة فنية، ومدخل، تلاها خاتمة زاوجنا فيها بين ما توصل إليه أحمد سليمان ياقوت وما خلصنا إليه نحن من نتائج.

الفصل الأول عنوناه بـ: الإعراب: ماهيته، نشأته، و علاقته بالنحو، انضوى تحته خمسة مباحث: أولها عن تاريخ الإعراب، ثانيها،الفرق بين النحو و الإعراب، ثالثها خصّصناه للحديث عن الثورة التي قامت ضد هذه الظاهرة، و رابع هذه المباحث عالجنا فيه ظهور حركات الإعراب و حروفه أمّا خامسها، فكان عن التّتبع التاريخي لنظرية العامل.

ثم انتقلنا إلى الفصل الثاني الذي سمّيناه: التخريجات الإعرابية :أنواعها، وأسبابها، تضمّن ثلاثة مباحث: الأول منها عن هذه التخريجات المقبولة، والثاني منها التأويلات المبالغ فيها، وأخيرا أسباب التأويلات المرفوضة.

وفي الفصل الثالث الموسوم بـ: العلاقة بين الفقه الإعراب قسمناه إلى مبحثين: المبحث الأول عنوانه: تأثر الإعراب بالفقه، والمبحث الثاني: أهمية الإعراب في الفقه.

الفصل الرابع المعنون بـ: علاقة الإعراب بالقرآن الكريم عالجنا فيه من خلال أربعة مباحث الفرق الإسلامية و الإعراب، ثم ثاني مبحث وقفنا فيه على علاقة الإعراب بالوقف، الثالث: علاقة الإعراب باختلاف اللهجات والقراءات، وآخر هذه المباحث تضمن: تاريخ التّأليف في الإعراب والاختلاف حول إعراب فواتح السوّر.

ولا يمكننا إنجاز هذا البحث إلاّ بمساعدة عدد من المؤلّفات نذكر منهم على سبيل التّمثيل لا الحصر، الكتاب موضوع الدراسة ظاهرة الإعراب في النحو العربي لأحمد سليمان ياقوت، العربية والإعراب لعبد السلام المسدي، اللغة و النحو عبّاس حسن و غيرها.

ولا ننكر أنه في أثناء انجازنا لهذا البحث واجهتنا بعض العقبات أهمها أن الموضوع لم نختره برغبة منّا لذلك أخذ منّا وقتا كثيرا لفهمه، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المراجع التي تتناول

الموضوع ذاته، لكن كلّ هذه الصعوبات و أخرى كانت المحفّز، لا المثبّط، لأنّه كلّما زادت الصعوبة كان طعم النّجاح في الأخير ألذّ.

وأخيرا نتوجه بالشكر الجزيل والخالص إلى من هم أهل له، وأخصّ بالذكر الأستاذ الفاضل: غربي بكّاي على كلّ ما قدّمه لنا من دعم ليس فقط في انجاز البحث، بل طوال مشوارنا الجامعي.

نتمنى أن نكون قد استطعنا أن نكشف الستار على الدّكتور أحمد سليمان ياقوت، و كتابه إلى كلّ من كان يجهله، و عن موضوع ظاهرة الإعراب التي أسالت حبرا كثيرا.

فإن أصبنا فمن الله- سبحانه وتعالى- و إن أخطأنا فمن أنفسنا و الشيطان.

1-قراءة موجزة عن حياة الكاتب:

1-1-حياته:

ولد الأستاذ الدكتور أحمد سليمان ياقوت في 1936/11/15 بمدينة الإسكندرية، بجمهورية مصر العربية، وتعلّم بها وتسلّم شهادة من الرئيس جمال عبد الناصر في عيد العلم لتفوّقه فيّ الدراسة الثانوية، و بعدها حصل على درجة الليسانس في الآداب من قسم اللّغة العربية و اللّغات الشرقية و آدابها من جامعة الإسكندرية دورة يونيو عام 1968، بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف الثانية وكان أوّل دفعته فكلّف بالعمل معيدا في العام نفسه.

حصل على درجة الماجستير عام 1972 بتقدير ممتاز من الجامعة نفسها و كذلك درجة الدكتوراه عام 1975 مع مرتبة الشرف الأولى.توفي في 2008/05/13 .

1-2-التّدرّج الوظيفي:

*معيد بقسم اللّغة العربية بكليّة الآداب بجامعة الإسكندرية.

* مدرس مساعد بقسم اللّغة العربية بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية.

* مدرس بقسم اللّغة العربية و اللّغات الشرقية و آدابها بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية.

* أستاذ مساعد بقسم اللّغة العربية و اللّغات الشرقية و آدابها بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية.[1]

[1] - بوابة روز اليوسف، رئيس مجلس الإدارة: عبد الصادق الشورجي، رئيس التحرير: عبد الجواد أبو كب،من أعلام جامعة الإسكندرية الدكتور أحمد سليمان ياقوت،أسامة مرسي،14 مارس 2017،11:19. ص: 2-3.

* أستاذ بقسم اللّغة العربية بكلية الآداب و اللّغات الشرقية و آدابها بجامعة الإسكندرية.

و تدرّج في المناصب حتّى عيّن عميدا لكلية الآداب جامعة بيروت العربية و عمل أستاذا متفرغ بقسم اللّغة العربية بكلية الآداب و اللّغات الشرقية و آدابها جامعة الإسكندرية حتّى وفاته.

قام بالتدريس في جامعات كثيرة إمّا معارا أو أستاذا زائرا في جامعة الرياض، و جامعة الملك فيصل، و جامعة الكويت، و جامعة اليمن، و كلّيات البنات بالرياض، و جامعة بيروت العربية التي كان عميدا لكلية الآداب بها.[1]

هو محكم للأبحاث العلمية التي تنشر في مجلة كلية الآداب بالإسكندرية و طنطا و ألمنيا و كذلك في الكويت و الأردن.وهو من اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة و كذلك من اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين بجامعة الإسكندرية.[2]

1-3- أعماله:

ساهم الدكتور أحمد سليمان ياقوت في إثراء ساحة اللّغة بأعماله التي تنوّعت بين أبحاث منشورة في مجلّات خاصة باللّغة أو مؤلّفات تمّ طبعها و نشرها و نذكر من هذه الأعمال

*النواسخ الفعلية و الحرفية، دار المعارف 1972.

* ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، جامعة الرياض 1976.

---

[1] – بوابة روز اليوسف، رئيس مجلس الإدارة: عبد الصادق الشورجي، رئيس التحرير: عبد الجواد أبو كب،من أعلام جامعة الإسكندرية الدكتور أحمد سليمان ياقوت،أسامة مرسي،14 مارس 2017،11:19. ص: 2-3.

[2] – المرجع نفسه، ص: 3.

*علل منع الصرف عند النحاة، بحث منشور في مجلّة آداب الإسكندرية 1980.

* دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة 1982.

* عروض الخليل مالها و ما عليها، بحث منشور في مجلة آداب الإسكندرية 1984.

* ضياء الدين ابن الأثير و آراؤه في النحو و النحاة، بحث منشور في مجلة آداب جامعة الملك فيصل 1988.

* الهاء في اللّغة العربية، بحث منشور في مجلة آداب الإسكندرية 1990.

* الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، دار المعرفة 1992.

* الكتاب بين المعيارية و الوصفية، دار المعرفة 1995.

* الأفعال شبه المتصرّفة و غير المتصرّفة، دار المعرفة 1996.

* في علم اللّغة التّقابلي، دار المعرفة 2000.[1]

* صفوة الإعراب،دار المعرفة 2001.

* تدريبات في النحو و الصرف، دار المعرفة 2001.

* نصوص نحوية – شرح و تعليق –، دار المعرفة 2002.

* التسهيل في علمي الخليل، دار المعرفة 2003. [2]

[1] منتدى الطبري للدراسات الإسلامية،رمضان الغنّام،كلية الآداب، جامعة طنطا، المشرف العام: مُحَمَّد عطا أحمد يوسف، استراحة المنتدى قسم طلاب طنطا،05 جانفي 2016 ،17:30

[2] – المرجع نفسه.

3-2- الدواعي التي دفعت بالكاتب لتأليف هذا المؤلَّف:

ذكر أحمد سليمان ياقوت في مقدمة كتابه هذا الأسباب التي جعلته ينقل لنا هذه المادة المعرفية ذات القيمة الكبيرة بحيث بيّن لنا من خلالها الأهمية البالغة لظاهرة الإعراب في لغتنا العربية و خاصة في القرآن الكريم، التي لولاها لما استطعنا قراءة مصحفنا العظيم بطريقة صحيحة خالية من اللحن الذي قد يؤدّي في كثير من الأحيان إلى الكفر.و من هذه الدوافع التي كانت المحفز له أنّ القدماء تناولوا هذه الظاهرة ضمن موضوع أشمل و أكبر و هو النحو، فلم يفردوا لها مؤلّفات خاصة بها بالرغم من أنّها تستحقّ ذلك لأنها من الظواهر التي أسالت حبرا غزيرا سواء من العرب أو غيرهم من المستشرقين، المؤيّدين لها أو المعارضين، فهو حاول هاهنا أن يتناولها بعيدا عن علم النحو إذ يرى أنّهم أهملوا جوانب الإعراب و قرّبوا اللّغة من المنطق باعتمادهم على التعليل الفلسفي و الجدل النظري، فاستعان في دراسته هذه على المناهج الوصفية و التاريخية و المقارنة دون هدمه لآراء الأوّلين فقط حاول إكمال ما بدؤوه.

و ساعده في إنجاز بحثه هذا ثلّة من العلماء من خلال مؤلّفاتهم التي كانت مصادر لمعلوماته المقدّمة نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس،إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان، البيان و التبيين و الحيوان للجاحظ ،الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، مباحث في علوم القرآن صبحي الصالح.....الخ،و ما من أحد ينكر القيمة

المعرفية التي تحتويها قائمة مصادره ومراجعه التي تنوّعت بين ما هو خاص بعلوم اللّغة، و أخرى تحوي تاريخ هذه العلوم، ليصل إلى ما له علاقة بعلوم القرآن و أحكامه وغيرها يطول الحديث عنها.

و بعد اطّلاعنا على بعض من هذه المصادر التي استقى منها مادته تبيّن لنا أنه تحرّى الأمانة العلمية و كان موضوعيا في نقله للمعلومات، فلم يتحيّز إلى طرف دون أن يقدّم أدلّة تثبت صحة ما دحض رأيه إلّا وقدّم أيضا أسباب منطقية ومقنعة لما ينفيه.

أما الدراسة هذه موضوع بحثنا فإنها تنتمي إلى حقل الدراسات اللّغوية، لأنّه تناول ظاهرة الإعراب التي تعتبر من مواضيع علم النحو، و هذا الأخير من العلوم اللّغوية

***الإشكاليات المطروحة في الكتاب:**

1-ما المقصود بالإعراب؟

2- كيف، ومت نشأت هذه الظاهرة في اللّغة؟

3- ما الفرق بين النّحو و الإعراب؟

4- ما الأدلّة التي قدّمها دعاة ترك الإعراب؟

5- ما الشّوائب التي خالطت الإعراب، و عكّرت صفوه؟ و ما الأسباب التي أدّت إليه؟

6- ما علاقة الإعراب بالفقه، و كيف يؤثّر كلّ واحد في الآخر؟

7- كيف استغلّت الفرق الإسلامية الإعراب لخدمة مذاهبها العقدية؟

8- هل الإعراب يتحكّم في القراءات؟

9- ما هي أهمّ المؤلّفات التي كتبت في إعراب القرآن؟

10- كيف أعرب النّحاة فواتح السّور؟

***الفرضيات المقترحة لمعالجتها:**

1-الإعراب سمة من سمات اللّغة السامية.

2- النّحو ليس هو الإعراب.

3- الإعراب سمة اللّغة البدائية.

4- التّأويل و التّمحّل أدّوا إلى تعقيد الإعراب، و الأسباب التي أدّوا إليها اختلفت من ذاتية تتعلّق بالنّحاة، و أخرى موضوعية.

5- الفقه و الإعراب علاقة تأثير و تأثّر.

6- تعدّد الأوجه الإعرابية يعدّد المعنى.

7- الإعراب يختلف باختلاف القراءات و اللّهجات.

8- هناك مؤلّفات عديدة صنّفت في إعراب القرآن.

9- اختلفت الآراء بين معرب، و غير معرب لفواتح السّور.

و لحلّ هذه الإشكاليات و التّوصّل إلى الفرضيات المقترحة لحلّها انتهج الكاتب المنهج الوصفي و التّاريخي، و المقارن.

المبحث الأوّل : تـاريخ الإعـراب

أمّا الفصل الأول فتعرّض فيه إلى التطوّر الذي مرّت به ظاهرة الإعراب، فهو يقرّ أنّ الإعراب اصطلاحي، أي أنه جاء نتيجة النمو الفكري، والتطوّر اللغوي للإنسان، فعندما ننطق بلغة معربة فإنّ هذا يعتبر دليلا على درجة الكمال العقلي.

ويعتبر الشعر الجاهلي أقدم نص عربيّ فصيح وصل إلينا، إذ يؤرّخ له الجاحظ مائة و خمسين سنة أو مائتين على الأكثر قبل البعثة المحمدية، فتفعيلاته العروضية تقوم صحتها، وسلامتها على الإعراب،غير أنّ هذا لا يمنع من وجود مظاهر الإعراب في اللغة البدائية التي سبقت لغة الشعر الجاهلي، وتبدأ من اللّغة السامية الأم، وهنا فتح قوسا لإثبات أنّ اللّغة العربية السامية الأم، وفنّد آراء الّذين قالوا بأنها متفرعة عنها بأدلة وإثباتات منطقية،منها أنّه إذا سلمنا بهذا الرأي فأين اللّغة السامية الأم،فيقول الفريق المعارض أنها كانت موجودة و اندثرت، فكيف يعقل ذلك ؟! و كأنّنا نحكم على العدم بأنّه كان موجودا ثم أصبح عدما،و ثاني أدلته أنّه إذا ما قلنا بأنّها اندثرت فلما لم تندثر اللاتينية و السنسكريتية، و كليهما لغة أم تفرعت عنها لغات أخرى، و ثالثها؛أنّ الإعراب في اللّغة العربية كامل، و بالمقارنة بين اللّغة العربية و اللّغات السامية الأخرى نجد أنّ أهم خاصية للّغات الأمهات الإعراب ؛ فهو موجود في السنسكريتية و اليونانية و اللاتينية.[1]

وقد قرّر العلماء أنّ جميع ما تتميّز به اللّغات الأمهات موجود في اللّغة العربية،و أخيرا فإنّ بتحديد الموطن الأوّل للساميين و هو القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية يتّضح أنّ اللّغة

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ص: 4 – 5

العربية هي اللّغة السامية الأم، لأنّ هذا الموطن هو نفسه موطن اللّغة العربية الفصحى على مرّ العصور حتّى الآن.

ولكن إذا ما قلنا أنّ اللّغة العربية هي اللّغة السامية الأم، فإنّنا لا نغفل حساب التطوّر و الرقي الذي يصيب أيّ لغة على مرّ العصور، فلا يمكن أن نقول بأنّ اللّغة العربية منذ سنة أربعة آلاف قبل الميلاد أي اللّغة السامية الأم هي نفسها لغة الشعر الجاهلي أو مابعده.

و ما تبقّى لدينا من آثار للإعراب في لغتنا العربية سوى بعض النقوش التي عثر عليها مبعثرة في الديار السامية.[1]

النقوش:

ترجع اللّغة الفصحى التي وصلت إلينا وورثناها إلى سكّان البوادي الواقعة في قلب شبه الجزيرة العربية بين الشمال و الجنوب، و هو المهد الأوّل للساميين ، و قد سبق هذه اللّغة الفصحى نقوش مبعثرة نتبيّن من خلالها آثارا لظاهرة الإعراب، فهي تمثّل لهجات عربية قديمة و متطوّرة، و تسمّى بعربية النقوش، أو العربية البائدة التي تقابلها العربية الباقية. ومن هذه النقوش كتب بالخط المسند الجنوبي، وهي عربية تمثّل اللّهجات اللحيانية والثمودية، والصفوية، وخصائصها قريبة من خصائص العربية التي نزل بها القرآن الكريم، إلّا أنّها تختلف عنها في أداة التّعريف و فيبعض الصفات اللّغوية.

كما وجدت نقوش أخرى، لكنها مكتوبة بالخط النبطي و تمثّل اللّهجة النبطية، وفيها تقارب شديد بينها و بين العربية الباقية، و أشهر هذه النقوش نقش **النمارة**، و قد عثر عليه بالشام وهو

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 5 ،6.

يعطي صورة واضحة عن آثار الإعراب الذي تطوّر و أصبح كاملا في العربية الباقية، وقد كتب شاهد لقبر ملك من ملوك اللّخميين ؛ يسمّى امرؤ القيس بن عمرو،و أرّخ بشهر كالول من سنة مائتان وثلاثة و عشرون بالتّقويم البصري[1]،و قد جاء هذا النقش في عدة سطور نذكر منها: وملك الأسدين و نزارو و ملوكهم و هرب مذ حجو عكدى وجا. و بيّن الدكتور أحمد سليمان ياقوت أثار الإعراب في هذا السطر و هو الثاني من النقش،الذي لاحظ فيه كلمة (ملك الأسدين) أنّها مفعول به ونصبها بالياء على أنّها مثنى، و أبقي على الواو من كلمة (نزارو) للدلالة على من الأعلام المعربة بالرغم من أنها معطوفة على المفعول به (ملك الأسدين).[2]

وقد وضّح أيضا أنّ الإعراب ضارب بجوره في القديم، إذ يعود إلى أربعة آلاف عام قبل الميلاد، و لو تتبّعنا التّاريخ أكثر فأكثر و صلنا إلى النّقوش الأكادية المؤرّخة في القرن الخامس و العشرون قبل الميلاد، و هذه النقوش مكتوبة بالخط المسماري،فهم يدوّنون الحركات كما تدوّن السواكن، و ضرب مثالا بكلمة كلب، فتكتب بالأكادية في أشكال ثلاثة للرفع و النصب و الجر [3] kal-bum.bam.bim.

[1]– ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، 6 ، 7.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 8.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 9.

وهذا التّتبع لظاهرة الإعراب عبر التّاريخ إنّما يثبت أنّ هذه الظاهرة غير مستحدثة في اللّغة العربية الفصحى، بل كانت موجودة في اللّغة السامية الأم- العربية غير المتطوّرة- و ظلّ ينمو هذا الإعراب، و يتطوّر إلى أن بلغ درجة النضج و الكمال في الشعر الجاهلي.

ثم انتقل إلى التساؤل عن الحلقة المفقودة بين هذه النقوش و الآثار البدائية، و التّطور الذي عرفه الإعراب بصورته الكاملة و الناضجة في الشعر الجاهلي، و أجاب على ذلك كلّه بما ذكره أستاذه **حسن عون**، في كتابه "**اللّغة و النحو**"؛ أنّ علم النحو كان فنا قبل أن يكون علما، إذ أنّه من الصعب التّأريخ لهذه القواعد،أنّ اللّغة بمجرد أن تنفطم، و تصبح خاضعة للعمليات العقلية تكون مضطرّة لالتزام بعض الضوابط من أجل مواكبة المتغيّرات اللّغوية و ظروف المجتمع.[1]

و مع ذلك فإنّ المتتبع لتطور هذه الظاهرة في لغتنا يجد أنّها منتقلة من التّعميم إلى التّخصيص، ومن البساطة إلى التّعقيد الذي يتطلّب إعمال الفكر، ومن ذلك مثلا لغة " **أكلوني البراغيث**"، التي يجمع فيها الفعل مع الفاعل الجمع، و يفرد مع المفرد إلى غير ذلك من التّطوّر حتّى وصل إلى درجة النّضج في الشعر الجاهلي؛ الذي يعتبر الصورة الكاملة لقواعد و ضوابط الإعراب فلم يطرأ أيّ تغيّر على هذه القواعد، بل التّغيّر لمس أصحاب هذه اللّغة، بين مؤيّد لهذه الظاهرة وآخر معارض لها.ومن الدواعي التي أدّت إلى الجنوح عن الإعراب نذكر سببين، أوّلهما اجتماعي يتمثّل في الفتوح الإسلامية التي اختلط فيها العرب بالأعاجم، وآخرهما صوتي؛ يعبّر عنه التّغيير الذي يطرأ على أعضاء النطق، فلا نتصوّر أنّ الأصوات تبقى على حالها من السلف إلى الخلف، فقد تسقط أصوات و تتغيّر أخرى.[2]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 10.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 11 ، 12.

المبـحث الثـاني: الفرق بين النّحو و الإعراب

حاول صاحبنا في هذا الفصل أن يتطرّق لمفهوم كلّ من النحو و الإعراب للتفريق بينهما، إذ هناك من يسمي النّحو إعرابا، والإعراب نحوا، و قد أورد أمثلة كثيرة عن ذلك نذكر منها للتّمثيل ما نقله عن ابن منظور من اللّسان مادة "نحا" و نصّه:"والإعراب الذي هو النحو إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[1]، ثم ذكر بعض عناوين الكتب التي توحي أنها تختصّ بالإعراب بيد أنّ محتواها عكس ذلك تماما،فإذا ما اطّلعنا عليها نجد أنّها كتب تهتمّ بدراسة بعض قضايا النحو مثل كتاب سر صناعة الإعراب لابن جنّي،و مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري،و كتاب إعراب القرآن الذي يذكر أنّه منسوب إلى الزجّاج أبي إسحاق إبراهيم السري بن سهل النحوي.

ثم طرح التّساؤل حول السبب الذي أوقع العلماء في هذا الخلط بين المفهومين والجمع بينهما وأجاب أنّه يرجع ذلك –حسب رأيه– إلى أنّ الإعراب كان الدافع الحقيقي لوضع علم النّحو، إذ فشا اللّحن في اللّغة وخاصة عندما مسّ اللّحن القرآن الكريم فقد يتغيّر معنى الآية جملة و تفصيلا بتغيّر هذه الحركة الصغيرة التي تأتي على آخر الحرف الأخير من الكلمة،و الروايات كثيرة في القصة التي تمخّض عنها هذا العلم، و قد أوردها صاحبنا نذكر منها ما روي على أحد الأعراب الذي لحن في الآية الكريمة: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِیٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ﴾[2]، وسمعه أحدهم فقال أنّه يبرأ من الرسول إذا كان الله – سبحانه و تعالى يبرأ منه– ووصل الخبر إلى أمير المؤمنين آنذاك عمر ابن

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 15.

[2] – سورة التوبة، الآية: 23.

الخطّاب – رضي الله عنه – فطلب ألّا يقرأ القرآن إلا عالم بالعربية، و بعث إلى أبي الأسود الدّؤلي بطلب وضع كتاب في العربية يجمع النّاس على لسان واحد، و لو اختلفت الروايات في سرد القصة غير أنّهاّ اتّفقت على أنّ الواضع هو **أبو الأسود الدّؤلي**، إذا دعا أحد الكتّاب و طلب منه جلب المصحف الشريف و صبغا يخالف لون المداد المكتوب به، و الانتباه له فإذا فتح فمه وضع هذا الكاتب نقطة فوق الحرف،وإذا ضمّ شفتيه يضع نقطة بجانب الحرف، أما إذا كسرهما فعليه أن يضع نقطة أسفل الحرف، وإذا أتبع ذلك هذه الحركات غنّة يجعل نقطتين وهكذا بدأ من الفاتحة إلى أن وصل إلى سورة النّاس[1]،ومن هنا بدأ الاهتمام بالإعراب دون غيره من مواضيع علم النّحو؛ لأنّه يحافظ على سلامة اللّغة، و يجمع شمل الناطقين بها على لسان واحد.

ثم انتقل إلى تعريف الإعراب لغة و اصطلاحا:

1-تعريف الإعراب لغة:

ذكر صاحب الكتاب تعريفات كثيرة لأكثر من عالم لغويّ إلاّ أنّنا لم نشأ إعادة ذكرها- مدخل البحث- كلّ هذه التّعريفات تصبّ في معنى واحد و هو؛ الإفصاح و الإبانة.

2- تعريف الإعراب اصطلاحا:

والحال نفسه بالنسبة للتّعريف الاصطلاحي، و هي أيضا تجتمع تحت سقف معنى واحد وهو : ما يطرأ على آخر الكلمة من تغيّر في الحركة بسبب تغيّر العامل الداخل عليها.[2]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 18.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 19 ، 20.

ثم راح ليعرّف النحو، و رأى أنّه يجمع بين نوعين من الدراسة: صرفية و تركيبية؛و كان ابن جنّي السّباق لهذا التّعريف فيما جاء به في كتابه " **الخصائص**" إذ يقول: " النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب و غيره، كالتثنية و الجمع و التحقير و التكسير و الإضافة ....." و هذا ما تعارف عليه اللّغويون المحدثون.

و عطفا على ما قيل؛ فإنّ النّحو هو وليد اتّحاد فرعين اثنين، علم النظم، و علم التّركيب و بهذا الاتّحاد تنتج لنا الفصائل اللّغوية التي نعرفها كفصيلة العدد، و فصيلة الجنس، و فصيلة التّعريف و التّنكير، و فصيلة الزمن، و فصيلة المعاني الوظيفية....[1]

بينما الإعراب- بالإضافة إل ما قيل – فإنّ مفهومه يستنتج مما قدّمه **فندريس** من خلال تعرّضه لكلّ من دوال الماهية، و دوال النسبة، و لا يتّضح لنا ذلك إلّا بالتّعرف على المقود بهذه الدوال،التي تعرّض لها صاحبنا بالشرح المطوّل نكتفي هنا بتعريفها:

1-**دوال الماهية**: نعني بها العناصر اللّغوية التي تعبّر عن ماهية التّصوّرات.

2- **دوال النسبة**: و تعني العناصر التي تعبّر عن النسب بين الماهيات .

و من هنا استحسن أن يعرّف الإعراب على أنّه:" مورفيم من المورفيمات التي تدلّ على المعنى الوظيفي للكلمة، بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكوّن منها الجملة."[2] ، و قد قسّمه إلى نوعين:الأوّل يعرف بترتيب الكلمات داخل الجملة، و خصّه باللّغات الموقوفة- غير المعربة- كالفرنسية، مثلا جملة "paul frappe pierre"،فالمعنى ها هنا يتّضح بالترتيب، و إذا ما غيّرنا الترتيب و قدّمنا pierre فإنّ المعنى سيتغيّر و يصبح هو الفاعل بينما paul هو من وقع عليه الفعل- المفعول به-.

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 20 ، 21.

[2] – المرجع نفسه، ص: 24.

أما النوع الثاني و الأخير فتختصّ به اللّغات المعربة كالعربية مثلا، يعرف من خلال الحركات التي تجيء في آخر الكلمة،و حتّى لو تغيّر الترتيب دون تغيّر هذه الحركة فإنّ المعنى الوظيفي لعناصر الجملة يبقى ثابتا.و قد ذكر مثالا عن ذلك أيضا ، فجاء بجملة هزم العربيُّ العدوَّ، فبالضّمة التي على آخر العربيّ عرفنا لأنّه يؤدّي وظيفة الفاعلية، بينما العدوّ فأسندت إليه وظيفة الفاعلية و عرفنا ذلك بالفتحة الظاهرة على أخره.

وبذكره للمعنى الوظيفي –فيما سبق – حاول أن يدرج الفرق بينه و بين المعنى المعجمي؛ فير أنّ هذا المعنى الوظيفي للكلمة متغيّر بتغيّر موقعها في الترتيب مع جاراتها من الكلمات في الجملة، إذ أنّه يحدد وظيفته.بينما المعنى المعجمي؛ فإنّه ثابت لا يتغيّر مهما غيّرنا في الترتيب، فهو يعني المعنى اللّغوي الذي ورد في صفحات القاموس.[1]

ثم عاد للحديث عن ترتيب الكلمات في اللّغات غير المعربة، فذكر أنّ الترتيب لا يتحكّم فقط في تحديد المعاني الوظيفية للكلمات، بل يتجاوز ذلك إلى تحديد نوع الأسلوب أيضا،و أورد أمثلة عن ذلك كاللّغة الفرنسية التي يتمّ تحديد أسلوب الاستفهام فيها بتقديم الفعل و تأخير الفاعل فنقول: ? Etes-vous malade يعني: هل أنت مريض؟.ففي الجملة التي باللّغة الفرنسية لا يوجد ما يقابل اسم الاستفهام " **هل** " و إنّما اكتفوا فقط بتقديم الفعل،و المطة أو كما قال صاحبنا الشرطة بينهما دليل على ذلك.[2]

ليصل إلى ذكر بعض العناصر الإعرابية الدالة على معان وظيفية في بعض اللّغات الأجنبية فنجد اللّغات الموقوفة قد استعملت عناصر إعرابية غير التقديم و التّأخير بين الكلمات داخل الجمل لبيان المعاني نذكر على سبيل المثال حرف S أو OF في الانجليزية التي يتمّ استعمالها للدلالة على الملكية ، ويقابلها في العربية لام الملكية التي تلتصق بالمضاف الموصوف في أسلوب الإضافة.

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 24 ، 25.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 25.

و الفرنسية تستعمل الحرف: DE،وتستعمل السريانية الحرف نفسه بالرغم من أنّهما لا ينتميان إلى الفصيلة السامية نفسها فنقول مثلا باللّغة السريانية " كتابا **دا** ملكا"، و تعني "كتاب الملك".

أمّا العنصر الذي شغل بال النّحاة و الفلاسفة و أثار الخلاف بينهم حسب ما أورده صاحبنا في كتابه فهو فعل الكينونة Etre في الفرنسية، و To be في الانجليزية،و Sein في الألمانية و **آست** في الفارسية،فهذا الفعل يدلّ على الإسناد في الجملة الاسمية و هو ما يعبّر عنه في اللّغة العربية بحركة الضمّة في آخر المسند،و هذا ما آثار التّساؤل حول وجود هذه الرابطة في اللّغات الهندو- الأوربية، و انعدامه في اللّغة العربية؟.[1]

و للإجابة عن هذا السّؤال نقل صاحبنا آراء بعض الباحثين من أمثال **عثمان أمين**؛ الذي يرى أنّ هذا إنّما يدلّ على مثالية اللّغة العربية، ففي هذه الأخيرة يكفي إعمال الذهن من خلال الربط بين المسند و المسند إليه لفهم المعنى.

غير أنّ المستشرقان **برجشتراسر** و **فندريس** يريان أنّ التّركيب الخالي من الرابطة و هو فعل الكينونة،إنّما يمثّل أقدم تركيبات اللّغة، و لم تضف هذه الرابطة إلّا في زمن متأخر.

في حين الدكتور **مهدي المخزومي** يخالف رأي المستشرقين؛ فيرى أنّ هذه الرابطة كانت موجودة في اللّغة العربية و زالت بالاستعمال للّغة، و أورد عدّة أبيات شعرية تتضمّن فعل الكينونة " كان " ليثبت ذلك[2]، أمّا الدكتور أحمد سليمان ياقوت فدحض ذلك بأن ذكر أنّ كان في هذه الأبيات إنّما زائدة،غير عاملة جيء بها لإقامة الوزن فقط، ثم أسهب الحديث عن هذه الرابطة في

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 26 ، 27.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 27 ، 28.

الفرنسية و ذكر الأفعال التي تتصرّف معها دون غيرها و غير ذلك لم نر أنّه يضيف شيئا للبحث بذكره.[1]

ثمّ ختم فصله هذا بالحديث عن المقارنة التي أجراها الباحث **نالينو** بين العربية و الانجليزية و الفرنسية، و هو – أحمد سليمان ياقوت – هذه المقارنة التي كانت بين حالات السم الثلاثة في العربية و اللّغتين الفرنسية و الانجليزية، و كذلك مقارنته لحالات الفعل الثلاثة بين اللّغات الثلاثة إذ أنّه هناك اختلاف كليّ، لا يوجد أوجه تشابه بينها لذلك فهو يخطّئه فيها.[2]

المبـحـث الثـالـث: الثورة التي قامت ضدّ الإعراب:

خصّص الدكتور أحمد سليمان ياقوت هذا الفصل من كتابه للحديث عن الدعوة التي فشت من أجل تجريد اللّغة العربية من أهمّ سماتها و هو – الإعراب – و النزوح إلى العامية، و ظهرت هذه الدّعوة تحديدا- حسب ما ذكره إميل بديع يعقوب في كتابه فصول في فقه اللّغة،الذي تتبّع تاريخ هذه الظاهرة و نقله إلينا- سنة 1880 م وكان ذلك مع الألماني **ولهم سبيتا**، و كان يشغل آنذاك منصب مدير الكتب المصرية،ثم اختفت هذه الدّعوة حينا،لتعاود الظهور بأقلام بعض الكتّاب في مجلة المقتطف سنة 1881 م، و **ووليم ولكوكس** سنة 1893 م، و **سلدن ولمور** الذي كان قاضيا بمصر و هو انجليزي الأصل و كان ذلك سنة 1901، و من العرب أيضا نجد **اسكندر المعلوف** سنة 1902 ، و أ **حمد لطفي** السيّد سنة 1913، بالإضافة إلى العالم الأب **مارون غصن** سنة 1925،ليصل إلى **أنيس فريحة** سنة 1955[3] وهو من ذكره أحمد سليمان ياقوت في كتابه أيضا بكتابه " نحو عربية ميسّرة" بجانب **قاسم أمين** ، و ذكر أيضا إشادة **سلامة موسى** في مقال له **لوليم ولكوكس**، نشره بمجلة الهلال سنة 1926 دعا فيه إلى إلغاء بعض الظواهر اللّغوية، و هذا ما رفضه

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص:(28–33).

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 34.

[3] – ينظر: فصول في فقه اللّغة، إميل بديع يعقوب، المؤسّسة الحديثة للكتاب،طرابلس– لبنان،ط.1، 2008، ص: 229.

أحمد سليمان ياقوت لأنّه يعتبرها شواهد نطقت بها العرب، فهي ظواهر ثابتة، فإذا سلّمنا بإلغاء هذه الظواهر فإنّما هذا يدعونا بالضرورة إلى إلغاء العربية الفصحى كلّية.[1]

و أعقب **إميل بديع يعقوب** التّتبع التّاريخي لهذه الدعوة بذكر الداعي التي قدّماها هؤلاء الدّاعين بذلك مثل أنّ هذه اللّغة مضى عهدها، و أصبحت عاجزة عن التّعبير عن الحياة الحديثة و ذلك بسبب صعوبة تعليمها و تعليمها نتيجة صعوبة قواعدها النّحوية و الصرفية،و أشدّ عقبة تقف أمامهم هي الإعراب، على عكس اللّغة العامية السهلة السلسة على اللّسان لخلوّها من هذا الإعراب.

و أيضا ؛أنّ هذه اللّغة المعربة تعتبر أهمّ سبب للتّخلّف لأنّها تؤدي إلى ازدواجية في اللّغة فالفصحى تستعمل في الكتابة، بينما العامية هي لغة الحديث و التّواصل فلما لا نتخلّى عن هذه اللّغة الصعبة و نكتفي فقط بالعامية في الحديث و الكتابة.

و آخر سبب أنّ لغة القرآن من اختصاص رجال الدين، و اللّغويين المختصّين، فثمة مسلمون لا يتوسّلون اللّغة العربية للنطق أو الكتابة[2]،و قال بهذا- حسب ما جاء به أحمد سليمان ياقوت – الأستاذ حسن شريف في مقال نشره بمجلة الهلال سنة 1938 و هداه إلى و زير المعارف و رئيس المجمع اللّغوي،و قد رفضه صاحبنا لأنّه يقلّل من شأن العربية، و جعل للقرآن نحوا خاصا تتعلّمه طبقة متخصّصة فيكون بذلك القرآن لمن استطاع إليه سبيلا،و هي دعوة فاسدة لأنّها تتنافى مع ما جاء به القرآن الكريم، و قد استشهد بالآية الكريمة: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ٩٠﴾.[3]

[1] – ينظر:ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: (37–39).

[2] – ينظر: فصول في فقه اللّغة ، إميل بديع يعقوب، ص: 230 ، 231.

[3] – سورة الأنعام، الآية: 90.

و قد خلص إلى أنّ الدعوة إلى ترك الإعراب جاءت نتيجة سببين:

أوّلهما: عدم الاهتمام بمادة الإعراب في المراحل التعليميّة الأولى، وهذا ما أدّى إلى إنشاء جيل تصعب عليه هذه المادة، و بالتالي يدعو إلى تركه.

ثانيهما و آخرهما: أنّ هذه الدّعوة هي بمثابة سموم دسّها المستشرقون، و المستعمرون في عقول الأجيال المنبهرة بالثقافة الغربية، لتجرّدهم من قوميتهم و بالتالي يسهل عليهم استعمارهم.

و لكن كلّ هذه الدعاوى قوبلت بالرفض و الدحض من قبل الذين يقدّسون لغتهم، و يرون أنّهم تعبّر عن قوميتهم و هي لغة كتابهم المقدّس، ومن هؤلاء الّذي وقفوا في وجه الداعين بالعامية و صدّهم لمنعهم من تحقيق مبتغاهم الأستاذ **حسن عون** في كتابه " اللّغة و النّحو" الّذي قدّم أدلّة مقنعة، و حججا منطقية أثبت من خلالها القيمة الكبرى لظاهرة الإعراب في هذه اللّغة، و أنّ الاستغناء عنه يِدي إل عدم القدرة على التّواصل بين الناطقين بهذه اللّغة، لأنّه يصعب علينا الفهم و الإفهام دونه، و من هذه الأدلّة أنّ الكلمات التي تعرب بالحروف كالأسماء الستّة و الأفعال الخمسة ...إلخ إذا ما تركنا الإعراب فيها فهل تسكين الأواخر يغنينا عن الحروف الإعرابية، و كذلك ترك الإعراب في مثل أسلوب الحصر الذي يُقدَّم فيه المفعول به عن الفاعل يؤدّي إلى اللّبس، ويتضح دور الإعراب في أكثر من موقع مثل:النكرة غير المقصودة والمضاف ...وغيره.

و إذا ما قارنّا بين العربية و لغات أخرى غير معربة و جدنا أنّ الحركات الإعرابية في عربيتنا الفصحى تغنينا عن أساليب كاملة في اللّغات الأخرى كالفرنسية و الانجليزية، و هذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أهمية الإعراب البالغة، و أنّه يجعل من لغتنا مثالية،فهو في حدّ ذاته معنى.[1]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 45 ، 46.

المبـحث الرابـع: ظهور حركات الإعراب و حروفه:

في هذا الفصل الرابع من كتابه، حاول الدكتور أحمد سليمان ياقوت التّعرض لحركات الإعراب و حروفه،فهي محل دراسة من جانبين :الأوّل؛ صوتي، يختصّ به عالم الأصوات إذ يدرسها من حيث مدى تأثيرها على أذن السامع، بينما الجانب الثاني:فهو نحويّ؛ يدرسه عالم النّحو من حيث دلالتها و فاعليتها.

و يرى صاحبنا أنّه هناك خلط بين هذين المستويين نلخصها في النقاط التالية:

-تحريك أوّل الساكنين بالكسر لتفادي التقائهما، ومثّل له بقوله تعالى:{**لم يكنِ الَّذين كفروا**}.

- و حذف حرف العلّة من المضارع المجزوم مثل: (لم يستطع).

- حركة التّباع، وهي أن تتبع حركة الحرف الأوّل من الكلمة حركة الحرف الأخير من الكلمة التي سبقتها مثل:(هذا جحر ضبٍّ خربٍ)[1].

كلّ هذه المظاهر إنّما تدلّ على الخلط الموجود بين المستويين الصوتي و النحوي، و أكّد على ذلك السيد **قطرب** (ت. 206 هـ)،فيما نقله عنه صاحبنا أنّ الغرض من الحركات الإعرابية ليس التّفريق بين المعاني، بل كان الداعي للإتيان بها هو ضرورة صوتية،كما يرى النّحاة أنّ هذه الحركات تجمع بين علمي الصوت و النحو، لأنّ علم الأصوات في بداياتها كان ينطوي تحت علم النّحو ثم انفصل عنه.

لينتقل للتّأريخ لظهور هذه الحركات، و كيف تطوّرت و أصبحت بهذا الشكل المتعارف عليه حاليا،فمن المعروف أنّها في بداية و ضعها في عهد ولاية زياد بن أيّه على البصرة بين سنتي 45 هـ

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 47.

و 53 هـ، و كان ذلك من طرف أبي الأسود الدّؤلي – سبق ذكرها- كانت مجرّد نقاط وتعتبر أوّل رمز للحركات،فالنقطة التي على أعلى الحرف تقابلها الفتحة، و النقطة بجانب الحرف تقابلها الضمّة و النقطة أسفل الحرف تقابلها الكسرة، و أخيرا الغنّة التي مثّل لها بنقطتين بين يدي الحرف فيقابلها التنوين، و هنا قدّم الدكتور ياقوت ملاحظات عن الحروف التي وضعها هذا العالم باللّغة تمثّلت فيما يلي[1]

الملاحظة الأولى: تناول فيها عدّة نقاط:

* بذكر أبي **الأسود الدّؤلي** لتغيّر حركة الشفتين بتغيّر مخرج الحرف يكون أوّل من وصف الجهاز النّطقي للإنسان.

* تذكر بعض المراجع أنّ الخليل هو من اخترع حركات البناء(فتح، ضم، كسر)،فنكون بذلك أمام احتمالين اثنين: إما أنّه نظر في قول أبي الأسود حين وصف الشفتين و لقّبها بها،و إمّا انّ أبا الأسود قد اخترعها عندما نطق بوصف الشفتين، وهو يرجّح الرأي الثاني لأنّه لا يقبل أن ينطق عالم باللّغة هذه الصفات دون قصد منه، أمّا مصطلحات الإعراب (رفع، جر، و نصب) فهي من اختراع الخليل و لا شكّ في ذلك.

* لا تفرّق مدرستي البصرة و الكوفة بين حركات البناء، و حركات الإعراب، بينما **التنهاوي** فقد قارن بين هذه الحركات و توصّل إلى أنّ حركات البناء تختصّ بها أعضاء النطق،فتحدثها دون عامل،و حركات الإعراب يحدثها العامل الداخل على الكلمة دون تدخّل عضو النطق فيها.[2]

* رأى أحمد سليمان ياقوت أنّه من الضروري علينا أن نتعرّف على الأسبق حركات البناء أم حركات الإعراب، فهناك من يرى أنّ حركات الإعراب هي الأصل، لأنّها تختصّ بالأسماء و هي

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 48.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 51.

الأصل، ينما حركات البناء فهي الفرع، لأنّها تختصّ بالأفعال و هي الفرع، وهذا فيما نقله عن **ابن الأنباري** من كتابه:" **أسرار العربية**".

و ذهب فريق آخر للقول بعكس ذلك، و دليلهم في ذلك أنّ حركات البناء تبقى ثابتة و حركات الإعراب تتغيّر.

أمّا صاحبنا فإنّه لا يفرّق بينهما، وجعلهما واحد فالفتحة ألف صغيرة منبطحة فوق الحرف و الضمة واو صغيرة موضوعة فوق الحرف، و الكسرة ياء توضع تحت الحرف.[1]

الملاحظة الثانية:

أثنى الأستاذ ياقوت على ذكاء أبي **الأسود الدّؤلي** عندما أسقط السّكون من الحركات على عكس ما جاء به النّحويون المحدثون على غرار **الخضري**، الذي عدّ السكون من الحركات،و **حفني ناصف**؛فهو الأخر جعل السكون حركة عندما قسّمها إلى قسمين: أصلية، و فرعية،و السكون عنده من الأصلية.

و قد رأى الشيخ **خالد الأزهري** أنّ السكون يشبه الصفر، ومثلما الصفر لا يملك قيمة صفرية عددية، فكذلك السكون هو الآخر من التّحقيق الصوتي، فلا يترك أيّ أثر مادي عند النطق الفعلي به، و أيّده في ذلك الدكتور كمال بشر.

ثم نقل عن **إبراهيم مصطفى** تخطيئه لابن مالك عندما عدّ الأصل في المبني السكون.[2]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت ، ص: 56.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص:52 ، 53.

الملاحظة الثالثة و الأخيرة:

أمّا ملاحظته هذه فخصّصها للحديث عن نقل أبي **الأسود الدؤلي** للنقاط كعلامات للإعراب من اللّغة السريانية،بالرغم من أنّ هناك من قال بالعكس لأنّ السريان توسّلوا بالنقاط كحركات إعرابية حوالي سنة 700 للميلاد، وفي هذه الفترة كان العرب قد فرغوا من تنقيط المصحف الذي تمّ حوالي سنة 670،674 للميلاد (49، 53 هـ) و هذا الرأي قال به مهدي المخزومي ،إلّا أنّه جاء بدليل يدحض هذا الرأي و يثبت أنّ العرب أخذت عن السريان، وهو أنّ اتّصال **أبي الأسود الدؤلي** بالسريان أمر ثابت،فقد كان واليا على إداريا على العراق، وما قطع عنده الشّكّ باليقين ما قرأه في كتاب " المفصّل في قواعد اللّغة السريانية" و الذي مفاده أنّ صاحب الكتاب يذكر أنواعا ثلاثة للخط،ومن بين هذه الخطوط الخط **النسطوري** الذي يقول عنه:" و أمّا **النسطوري** فيلي **الاسترانجيلي** في القدم و هو أصغر الخطوط كتابة، و يضبط بالحركات السريانية، وهي نقط تكتب فوق الحرف أو تحته، وكان يستعمله المسيحيون من النسطوريين نسبة إلى (**نسطور**) بطريرك القسطنطينية من أبريل سنة 428م، إلى وقت إدانته سنة 431م."[1]

وهذا القول يثبت أنّ أبا **الأسود الدؤلي** قد أخذ عن السريان هذه النقاط،وما ظنّه المخزومي أنّ السريان قلّدت العرب فإنّما هو الطريقة **اليعقوبية** التي اخترعها **يعقوب الرهاوي** (ت.708م) و لم يتأثّر فيها بالعرب بل أخذها عن الإغريق.[2]

غير أنّ لكريم **حسين ناصح الخالدي** رأي آخر يفنّد فيه هذا الاتّجاه حسب ما ذكره في كتابه: أصالة النّحو العربي؛ الذي أكّد فيه على أنّ النّحو السرياني لم ينضج إلّا في القرن الثالث عشر ميلادي على يد أحدهم اسمه" **لبن العبري**" له كتابان: " المدخل" و " اللّمع"، و كان في هذه الفترة

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت ، ص: 55.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 55.

النّحو العربي قد قطع أشواطا، أمّا عن الروايات التي ذكرت عن **يعقوب الرّهاوي** (ت.708) فهي قليلة جدا، لا ترقى إلى مستوى المصدر الذي يقلّده الغير.[1]

ثمّ عرّج على التّطور الذي لحق هذه الحركات و انتقلت من النقاط إلى الرموز المتعارف عليها حاليا، و اختلف في واضعها ففريق يرى أنّ الخليل هو مخترعها لأنّ الفترة التي كان العرب يبحثون فيها عن حركات جديدة يصادف العصر الذي عاش فيه الخليل، و ممن قال بهذا الرّأي **أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني،و بروكلمان، و حفني ناصيف.**

أمّا الفريق الآخر فيرى أنّه يصعب علينا تحديد صانعها، ومن أصحاب هذا الرأي نجد **جورجي زيدان، و وليم رايت.**[2]

و في آخر هذا الحديث خرج صاحبنا بخلاصة مفادها أنّ الرابط بين المستويين الصوتي و النحوي هي الحركات الإعرابية، أمّا الرابط بين المستويين الصرفي و النحوي فهو حروف الإعراب فبقولنا مثلا: جاء المحمّدان؛ فالألف هي علامة الرفع، و بالمقابل دلّت على أنّ الاسم مثنى، غير أنّ هاهنا صادفته نقطة هامة، و هي تغيّر حرف الإعراب بتغيّر موضع الكلمة في الجملة، و في ظنّه أنّ هذا راجع إلى أسبقية التثنية و الجمع في الظهور على إعرابهما، و جاء بشاهد من كلام العرب لإثبات ذلك و هو قول الشاعر:

إِنَّ أَبَـاهَا و أَبَـا أَبَـاهَـا قَـدْ بَـلَـغَـا في المَـجـْدِ غَـايَتَـاهَـا

فقد ثبتت فيه الألف في حال الرفع و النصب و الجرّ.

و قد ورد في بعض اللّهجات ثبوت الألف في كلّ حالات الإعراب من رفع و نصب و جر بالنسبة للمثنى، مع إثبات الحركات على النّون، و من ذلك قول الشاعر أبي عمر الزاهد:

[1] – ينظر: أصالة النّحو العربي، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر، الأردن، ط.1، 2005، ص: 164.

[2] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص:55 ، 56..

يــا ابْنـــا أَرْقـَنَى القـَذَانُ فَالنـَّومُ لا تــُطعـِمـُهُ العَينـــَـــانُ

ومن هنا يرجّح صاحب ظاهرة الإعراب في النحو العربي أنّ الإعراب بالحروف و ضع في الأصل للدلالة على العدد بالنسبة للأسماء، و تبعتها الأفعال في ذلك ، أمّا إعراب الأسماء الستة فالأصل فيه بالحركات و عربت بالحروف نيابة و هذا ما قال به النّحويون.[1]

ثمّ أضاف ما قدّمه أستاذه حسن عون في كتابه اللّغة و النحو عن أسبقية حركات الإعراب عن الحروف من أدلّة لإثبات ذلك:

منها أنّ البسيط يسبق المركّب، بمعنى أنّ الإعراب بالحركات هو المبسط، و الإعراب بالحروف هو المركّب، كما أنّ الإعراب بالحروف وجد في كلمات لا يمكن أنّ تمثّل اللّغة في حالاتها البدائية الأولى، و إنّما ظهرت فقط بعد تطوّر العقل البشري.

و زيادة على ذلك أنّ شواهد اللّغة التي جاءت مشتملة على الإعراب بالحروف قد تمّ فيها إثبات الحركات أيضا، و أخيرا أنّه لو أحصينا الألفاظ المعربة بالحروف لوجدناها ضئيلة جدا بالمقارنة بين ما هو معرب بالحركات.[2]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 57، 58..

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 60.

المبـحـث الخـامس: التتبّع التّاريخي لنظرية العامل:

جاء في هذا الفصل الدراسة التاريخية لنظرية العامل، فقد قتلت دراسة و تمحيصا نظرا لاهتمام الباحثين بها، إذ أنّها لقيت اهتماما شديدا لم تلقه أيّ نظرية قبلها أو بعدها، و تأرجحت بين فريقين اثنين؛ أوّلهما يؤيّدها و يدعو إلى الإبقاء عليها، و ثانٍ يرفضها و يحاول إلغائها من اللّغة العربية الفصحى.

فالنظرية هذه انبنت على أنّ الحركات التي تأتي في آخر الكلمة يحدثها عامل داخل عليها و قسّموا العوامل إلى أنواع ثلاثة: الأفعال؛ و الأصل في العمل لها، و الأسماء، و أخيرا الحروف،كما أنّهم وضعوا ضوابط يعمل بها العامل منها مثلا حضوره، فإذا غاب وجب تقديره...إلخ.

وقد ذكر صاحبنا أنّ هذا الكلام لا يهمّ في هذا المقام، و إنّما الأهمّ هو محاولة تتبع هذه النظرية عبر مراحلها الزمنية المختلفة، و التّطرّق إلى معارضيها و مؤيديها.[1]

أرّخ الدكتور أحمد سليمان ياقوت لبداية نظرية العامل بوضع نقط الإعراب في القرآن الكريم التي يعود الفضل فيها إلى شيخ اللّغة **أبي الأسود الدّؤلي**.

و تعتبر تخطئة النّحويين للشعراء في بعضٍ من قصائدهم ميلاد نظرية العامل، و كانت تقتصر هذه الأخطاء على الحركات الإعرابية التي تكون سببا يعلّلون به النحويين هذه الأخطاء، و يصوّبونهم بتوضيح الحركة البديلة و التي كان ينبغي وضعها ليكون الإعراب صحيحا.

و ظلّت تنمو هذه النظرية و تكبر إلى أن نضجت مع **سيبويه** (ت.180هـ)، و سبقه إليها أستاذه الفاضل **الخليل بن أحمد الفراهيدي**.

[1] – ينظر ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: **61**، **62**.

نأتي بالخليل أوّلا؛الذي كانت تعليلاته لغوية بحتة، بعيدة عن المنطق، فقد كان يعتمد على حسّه اللّغوي في بيان العلّة في تغيّر الحركة الإعرابية، و الجدير بالذكر أنّه لم يكن متعصّبا لرأيه، على العكس إذ أنّه كان يقرّ أنّ هذا رأيه فهو من صنعه هو و من كان له رأي يخالف رأيه فهو يتقبّله شرط أن يكون قريبا من اللّغة،بعيدا عن الفلسفة، و يضيف على ذلك أنّ تغيّر الحركة الإعرابية مقترن بتغيّر المعنى[1]؛ أي أنّه كلّما تغيّرت الحركة من فتح إل ضمٍ، أو كسر فإنّما هذا يدلّ على تغيّرٍ في المعنى.

ولم يناقض التّلميذ أستاذه، فهاهو **سيبويه** يتبع خطى الخليل و يتّخذ من اللّغة أداة للتّعليل – فحسب أحمد سليمان ياقوت– فإنّ نظرية العامل في الكتاب تظهر من السطور الأولى،إذ نجده يعبّر عن أنواع الإعراب و البناء للكلمات بقوله: "وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل و ليس شيء منها– أي من الذي يدخل من حركات الإعراب الأربع– إلّا و هو يزول عنه، و بين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه غير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، و ذلك الحرف هو حرف الإعراب."[2]

وحتّى مع **سيبويه** بقيت التعليلات لغوية لم تدخلها الفلسفة، و لكن من بعده بدأت تتغيّر شيئا فشيئا لتسير نحو التعليل الفلسفي، وما يدلّ على ذلك المناظرات التي كانت تحدث بين النحويين،نذكر منها مثلا تلك التي جرت بين **أبو عمر الجرمي**، و **أبو زكريا الفرّاء**.

ثمّ نمت و تطوّرت، و انتشرت بكثرة مع من تلاهم من أمثال **أبو سعيد السيرافي** شارح كتاب **سيبويه**، و **المبرد** و كان ذلك في أواخر القرن الثالث هجري، و ظلّ هذا التّعليل الفلسفي ينمو حتّى أثمر، إذا اعتبرنا أنّ له ثمار– حسب رأي صاحبنا– في القرن الرابع هجري الذي يعتبر أزهر عصور الابتكار.[3]

---

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 66، 67.

[2] – المرجع نفسه، ص: 68.

[3] –ينظر: المرجع نفسه، ص: 69.

و نقل لنا الكاتب مثالا عن فلسفة العامل من كتاب **ابن الأنباري** أسرار العربية فيما يخصّ حديثه عن ابن السرّاج الذي شبّه الفعل المضارع بالدواء، و الحركة التي تنعدم بدخول الجازم على هذا الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء، و كما أنّ الدواء إذا صادف فضلة حذفها، و إن لم يصادف أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها، و إلّا أخذ من نفس الفعل، و سهل حذف حرف العلّة لسكونه، لأنّه بهذا الأخير يضعف فيصير في حكم الحركة، فكما أنّ الحركة تحذف كذلك هذه الحروف في مثل يغزو، يرمي و يسعى، أي المقصود هنا الفعال المعتلّة الآخر – المنقوصة-.و هنا نلاحظ أنّ ابن السّراج خلط بين اللّغة و العلوم الطبيعية.[1]

وتمّ علم أصول النحو على يد اللّغوي **أبي علي الفارسي** (ت.377هـ)، و تلميذه **ابن جنّي**(ت.392هـ) في كتابه الخصائص و علم أصول النّحو،يمثّل أسمى فلسفة نحوية، إذ أنّه في هذا العلم يرجعون كلّ ظاهرة لأصل محدد، و كلّ معمل لعامل أثّر فيه.

و بالرغم من أنّ **ابن جني** عاب على **ابن سراج** تعليلاته الفلسفية، إلّا أنّ وقع فيها في بعض آرائه كتعليله على أنّ الاسم لا يكون عاملا و معمولا في آنٍ واحد، و يشبّهه باللّون الأسود، فهذا الأخير لم يجعله أحد أسود، و إذا وقع عليه شيء عمل فيه و جعله أسودا.

ثمّ أتى من بعدهم **ابن الأنباري** (ت.577هـ) و جلّ مؤلّفاته تتّسم "بالتعليل و القياس و التّعمّق في الجدل"[2]، ثمّ أتت **ألفية ابن مالك** (ت.672هـ) و يظهر ذلك جليّا في الشروح و الحاشيات و أصحاب التّعليقات، فكلّ واحد من هؤلاء يضيف شيئا لم يذكره من سبقه.

[1] **ظاهرة الإعراب في النّحو العربي ، أحمد سليمان ياقوت ، ص: 70 ، 71.**

[2] **– ينظر: المرجع نفسه ، ص: 72.**

وهكذا حتّى نأتي على **جلال الدين السيوطي**(ت.911هـ) في كتابه الاقتراح في أصول النّحو فعرّف أصول النّحو على أنّه " العلم الذي يبيّن مناهج الاستنباط في النّحو، و الطرق التي تعرف بها علل الإعراب"[1].

أي أنّ أصول النحو هو العلم الذي يهتمّ بدراسة المناهج التي يستخدمها الباحثون في استنباط القواعد النحوية، و العلل التي تتحكّم في تغيّر الحركات الإعرابية.

وعليه فسيبويه صاحب الريادة في نظرية العامل، فقد كان أوّل من أشار إليها هو و أستاذه ابن جني، ثمّ تطوّرت و تغيّرت فبعد أن كانت لغويّة محضة، اعترتها بعض التعليلات الفلسفية و المنطقية مع من تلاه في هذا المجال من الباحثين، و المفكّرين اللّغويين، و بهذا تكون قد ابتعدت عن الواقع اللّغوي مثلها مثل العلوم الطبيعية المتبقية.[2]

ثمّ انتقل للمقارنة بين نظرية العامل في النّحو، و نظيرتها العلّة في العلوم الطبيعية، و خلص إلى أنّ هذه الأخيرة يكون فيها المعمول نتيجة وجود العلّة، و إذا غابت العلّة يغيب بالضرورة المعلول،بينما العامل في النحو فيعمل سواء موجودا أو محذوفا، لأنّه إذا كان غائبا قدّر عاملا، و قد يحضر العامل و يغيب المعمول، و يقدّر هذا الأخير أيضا. [3]

وقد اتّخذ ابن جنّي ذلك مقياسا يعتمد عليه للتفريق بين علل النّحاة، و علل المتكلّمين وكان محسنا في ذلك، و نلمس في ذلك في قوله:" وكذلك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول أو ألغيت العوامل: من الجوار و النّواصب، و الجوازم لكنت مقتدرا على النّطق بذلك، و إن نفى القياس تلك الحال"[4]

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 72.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 73.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وبدخول هذه التّعليلات الفلسفية و المنطقية، أصبح التّكليف، وتقدير العوامل والمعمولات كثير، كان بالإمكان الاستغناء عنها، ولم يلمس ذلك نصوص العرب و فقط بل تجاوزها إلى النّص القرآني، و قد ذكر صاحب الكتاب أمثلة كثيرة عن ذلك نكتفي بواحد منها و هو قوله تعالى: ﴿۞ أَفَلَا يَعۡلَمُ إِذَا بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝ ﴾[1].

فقد اعترضوا على أنّ (**خبير**) هو العامل في (**إذا**) وحجّتهم في ذلك أنّ الإعراب يمنع مثل هذا التّعليل، بالرغم من أنّ المعنى يستقيم لأنّ ما بعد (**إنّ**) و هو (**خبير**) لا يعمل فيما قبلها وهو (**إذا**)، فقد رؤوا عاملا دلّ عليه قوله – سبحانه و تعالى-: " إنّ ربّهم بهم يومئذ لخبير" والمعنى أنّ الله – سبحانه و تعالى – يجازيهم لأنّه خبير بهم.[2]

وخلاصة القول عند أحمد سليمان ياقوت في نظرية العامل، أنّ هذه الأخيرة كانت في بدايتها خاصة ونقيّة، ثمّ شابتها التّعليلات الفلسفية والمنطقية، فأدّى ذلك إلى الهجوم عليها من بعض النّحاة في القديم و الحديث، ومن بينهم ما سيلي ذكره:

يبدأ **بمحمّد بن المستنير(قطرب)** (ت.206هـ) في قوله : "وإنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسّكون لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل، و كانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا و أمكنهم التّحريك جعلوا التّحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. إلّا أنّهم بنوا كلامهم على متحرّك و ساكن، و متحركين و ساكن و لم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، و لا في حشو بيت، و لا بين أربعة أحرف متحرّكة، لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، و في كثرة الحروف المتحرّكة يستعجلون، و تذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان.قيل له: فهل لزموا حركة واحدة لأنّها مجزّئة لهم، إذ كان الغرض إنّما هو

[1] العاديات، الآيتان: 9 ، 10..

[2]– ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 74.

حركة تعتقب السّكون؟ قال: لو فعلو ذلك لضيّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتّساع في الحركات و ألّا يحظروا على المتكلّم الكلام إلّا بحركة واحدة."[1]

ويعني هذا أنّ **قطرب** أهمل أهمية الإعراب، و أنّ العرب لجئوا إليه لتسهيل الكلام فقط لأنّ السّكون صعوبة في النّطق، و لتفادي الوقوع في الخطأ قال بأنّ كثرة الحركات كانت من أجل التّوسيع في الكلام فقط.

وقد وجد **قطرب** مهاجمين له على ما قال به، وردّوا عليه بأدلّة مقنعة وهي أنّه لو افترضنا أنّ الحركات جيء بها فقط من أجل وصل الكلام، لرأينا التّغيّر في حركات المسند (الفاعل مثلا) فنجده منصوبا مرّة، و أخرى مرفوع، و ثالثة مخفوض...، أي أنّ المتكلّم أثناء كلامه لا يلزم حركة واحدة يستطيع تغير الحركات كيف شاء، و هذا مخال لما نطقت به العرب، فالفاعل في كلّ كلام العرب مرفوع، و المضاف إليه مجرور، و المفعول به منصوب...، و عليه فإنّ الرأي الذي قال به **قطرب** فاسد و يحمل فساده بين طيّاته.[2].

لنصل إلى **ابن مضاء القرطبي** (ت.592هـ) في كتابه الردّ على النّحاة، يحاول فيه هدم هذه النّظريّة، و إنكار العلل الثواني و الثوالث، و يرى أنّ المؤثّر الوحيد في تغيّر الحركة الإعرابية هو المتكلّم ويكتفي بقول: هكذا قالت العرب، و هو يمثّل المذهب الظاهري في النحو.[3]

و نقده صاحبنا، بأنّ المتكلّم حقيقة هو المتحكّم في الكلام، لكنّه يسير وفق قواعد إعرابية يحكمها المعنى، لا يمكنه تجاهلها أو تجاوزها.

---

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 74 ، 75.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 75.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 75، 76.

ومن الذين فنّد الدكتور أحمد سليمان ياقوت آرائهم القائلة برفض العامل في النحو العربي وإلغائها الدكتور إبراهيم مصطفى الذي يرى أنّه يوجد في العربية حركتان فقط، أوّلهما: الضمّة الدالة على الإسناد، وثانيتهما: الكسرة التي تدلّ على الإضافة، و هاتان الأخيرتان هما من عمل المتكلّم والأسباب التي جعلت صاحبنا يرفض هذا الرأي، أوّلها أنّ صاحب كتاب إحياء النّحو جعلت اللّغة كالعلوم الطبيعية بجدولتها، و تصنيف نوعين فقط في هذا الجدول: الإسناد، و الإضافة، و مع ذلك فإنّه اصطدم بأن وجد ما هو مضموم و غير مسند إليه كاسم " إنّ"، و رغم ذلك فإنّه ذهب للقول بأنّ الأصل فيه الرفع، و لكنّ النّحاة أخطئوا في تدوين هذا الباب، و وجدوا أيضا ما هو منصوب و مسند إليه كالمنادى في بعض أحواله، و هذا يدلّ على أنّ إبراهيم مصطفى قد أخطأ بتقسيم اللّغة بهذا الشكل، لأنّه لا يمكننا حصر اللّغة في جدول تحكمه قوانين ثابتة.[1]

أمّا ثاني الأسباب؛ هو أنّه أسقط حركة الفتحة من حركات الإعراب، و رأى أنّها لا تدلّ على معنى، بالرغم من أنّ هناك الكثير من المعربات منصوبة، و عجز عن ترتيبها في خانة من الجدول الذي وضعه سابقا.و ثالث خطئ وقع فيه إبراهيم مصطفى، هو تشبيه الفتحة في الفصحى بالسكون في العامية، و نسي أنّ السكون موجود في الفصحى أيضا.

وأخيرا، عندما قال **إبراهيم مصطفى** بأنّ تغيّر الحركات الإعرابية يحدثها المتكلّم ليدل على معنى ولكن العامل لا يناقض المعنى، بل هما وجهان لعملة واحدة، فالمتكلّم صحيح يصنع هذه الحركات لكنّه محكوم بقواعد نحوية، و لا يغيّر كيفما شاء.[2]

ثمّ تلا **إبراهيم مصطفى** الدكتور **تمّام حسّان** في كتابه " **اللّغة بين المعيارية و الوصفية**" الذي وضع فيه نظرية يرى أنّها تغني عن العامل و تتلخّص في أنّ المعنى عنده ثلاثة: معنى نحوي، وهو الفاعلية، المفعولية...، و معنى معجمي، و المقصود به المعنى الوارد في القواميس، و آخر هذه المعاني

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 76.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 77.

المعنى الوظيفي، الذي يتحدّد من خلال السياق، و هذه المعاني الثلاثة تربط بينها قرائن، واحدة معنوية كالإسناد، و التّخصيص...، وأخرى لفظية كالعلامة الإعرابية، الرتبة ... وهي تغني عن العامل لأنّها تحدّد المعنى.[1]

وقد سبق إلى القول بهذه الفكرة في كتابه "**مناهج البحث في اللّغة**"، حيث يزعم أنّه بمجرّد التّعرّف على المعنى الوظيفي للكلمة، تكون بذلك قد أعربتها، و قدّم مثالا على ذلك مفاده أنّه يمكن إعراب كلمات مرصوفة بطريقة صحيحة تتضمّن شروط اللّغة، و لكنّها لا تحوي معنى في ذاتها.

وعليه فالإعراب ليس هو تلك الحركة التي تأتي على آخر الكلمة، و تتغيّر بتغيّر العامل المؤثّر فيها و إنّما هو المعنى الوظيفي لهذه الكلمات، وقد استند في تبرير هذا التّعليق عند عبد القاهر الجرجاني من كتابه "دلائل الإعجاز".[2]

وبعد عرضه لرأي **تمّام حسّان** انتقل للتّعليق على هذه الآراء، وتفنيدها بأدلّة تثبت صحة ما يريد معارضته، و قد شرحها بالتّفصيل، ثم خرج في الأخير باستنتاج يوضّح فيه أنّ قرائن التّعليق عند تمّام حسّان ليست هي نفسها عند عبد القاهر الجرجاني، لأنّه درسها بمنأى عن المعنى المعجمي و أيضا هذه القرائن لا تلغي العامل الذي يتّصل بلغة النص، و لا يمكن عزله عن المعنى.

ثمّ أيضا هذه القرائن التي قدّمها الدكتور تمّام حسان تعتبر أكثر مقارنة بالعامل، و يصبح هذا الأخير أسهل منها.[3]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 78، 79، 80.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 80 ، 81.

[3] – ينظر: المرجع نفسه ، ص: (81–84).

وقد هدم **تمّام حسّان** نظريته بنفسه حينما ذكر العلامة الإعرابية كنوع من هذه القرائن وغضّ البصر على أنّها موضوع البحث، وهذا ما يتنافى و العقل، إذ لا يمكن لموضوع يراد إثباته أن يكون الأداة في التّوضيح و الإقرار بوجوده.

وآخر ملاحظة على رأي الدّكتور **تمّام حسّان** جاءت بخصوص تقسيمه لقرائن التّعليق المعنوية، فقد وافق **إبراهيم مصطفى** حينما وضع المرفوعات دالة على الإسناد، والمجرورات دالة على الإضافة، لكنّه خالفه في المنصوبات، إذ جعلها في باب التّخصيص، وهذا رأي مرفوض –بالنسبة لأحمد سليمان ياقوت– فهذا الأخير له رأي آخر، وهو أنّ كلّ الكلام في اللّغة العربية إنّما هو تخصيص لمعنى و قدّم مثالا فيقول:" فقولنا يذهب المريض إلى المستشفى، تخصيص لجهة الذهاب."[1]

فالتّخصيص يخصّ كلّ المعاني النحوية، و لا تنفرد به المنصوبات وحدها.

وفي الأخير يقدّم استنتاجا عن نظرية العامل ككل، فهذه الفكرة إذن كانت موجودة من عهد سيبويه ولم تضعف أمام كلّ العواصف التي قصفت بها من أجل هدمها – فحسبه– أنّها تقنّن الكلام وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلّم من الوقوع في الخطأ، و تحفظ النّحو من دخول اللّحن فيه و استند في إثبات ذلك إلى قول الأستاذ عبّاس حسن الذي فاضل فيه بين العامل النّحوي و بين المتكلّم كعامل يؤثّر في تغيّر الحركة الإعرابية، و قد اختار العامل بنوعيه (اللّفظي و المعنوي) كونه يسهّل للمتعلّم فهمه، و استخراجه، بينما اعتبار المتكلّم عاملا في الكلام فإنّه يؤدّي إلى قصر اللّغة على من ينطقها صحيحة سليمة دون خلط أو غلط.[2]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت ، ص: 84 ، 85.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 85 ، 86.

المبـحث الأوّل: تأثّر الإعراب بالفقه و أصوله

كان حديثه في هذا الفصل عن أثر منهج أصول الفقه في الإعراب و تجلّى ذلك في المصطلحات التي استمدّت جلّها من المصطلحات الفقهية، إلى جانب ذلك القياس و التّعليل في الإعراب فهما أيضا قد تمّ أخذهما من القياس الفقهي.

وقد ردّ الدكتور أحمد سليمان ياقوت على من يخيّل له أن يسأل على الدّواعي التي جعلته يسبّق تأثير الفقه على الإعراب و ليس العكس، و كان ردّه على ذلك أنّ الفقه أسبق من الإعراب بدليل أنّ أوّل من أنشأ علم النّحو أبو الأسود الدؤلي وهو متوفى في 69هـ، بينما آخر الخلفاء كان علي بن أبي طالب المتوفّى في 40هـ، و كان الخلفاء يستنبطون الأحكام الشرعية من أصول الفقه.

زد على ذلك،أنّ علم أصول النّحو لم يعرف تطوّرا إلّا ببداية التّأليف فيه و كان ذلك مع أبي بكر بن السّراج بكتابه " أصول النّحو الكبير و الصغير" في القرن 4هـ، توالت من بعده الكتب بينما أصول الفقه فبدأ التّأليف فيها مع الإمام الشافعي (150، 204هـ)، ومن النّصوص التي ذكرها صاحبنا لإثبات ذلك، نصّ لابن الأنباري يقول فيه:" ... وبعد فإنّ جماعة من الفقهاء المتأدّبين والأدباء المتفقهين المشتغلين على بعلم العربية بالمدرسة النّظامية – عمر الله مبانيها- سألوني أن ألخّص لهم كتابا لطيفا، يشمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة و الكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي و أبي حنيفة."[1]

بعد هذا انتقل للحديث عن مواطن تأثّر الإعراب بالفقه،- و كما سبق الذّكر- أنّه كان من ناحيتين:

1-المصطلحات الفقهية و مصطلحات الإعراب: إذ أنّ العرب قديما كانت تنطق على السليقة،لم تكن تعرف المصطلحات معروفة لديهم بمعناها الاصطلاحي المتّفق عليه الآن، فقط تعرف

[1] -ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 108.

المعاني اللّغوية للكلمات و من ذلك ما روي عن الأصمعي أنّ سأل أعرابيا:" أتهمز إسرائيل؟ فردّ الأعرابي قائلا: إنّي إذا لرجل سوء، فقال الأصمعي: أَ فتجرّ فلسطين؟ قال الأعرابي: إنّي إذن لقوي."[1]

وردّ الأعرابي على الأصمعي دليل على أنّه لم يفهم المعنى الاصطلاحي من الهمز، و الجر بل أجاب على السّؤال بما فهمه من معناهما اللّغوي.

وعليه، فإنّ أحمد سليمان ياقوت يرى أنّ كلّ ما هو مشترك بين المصطلحات الفقهية والنّحوية مأخوذ في الحقيقة من أصول الفقه، و تمّ استخدامه في النّحو بسبب التّشابه في العمل مثلا

1-النّسخ: فهو في الفقه مقصود به سقوط حكم شرعي بحكم شرعي آخر جاء بعد فنقول أنّه نسخه، مثل تغيّر قبلة المسلمين من بيت المقدس إلى البيت الحرام، فكذلك (كان، أنّ، ظنّ) سمّيت بالنّواسخ لأنّها تدخل على المبتدأ و الخبر فتغيّر حكمها الإعرابي.

2- **التّعليق:** ففي الفقه التعليق يطلق على المرأة التي لم تطلّق، و ليست متزوجة تسمّى بالمرأة المعلّقة و من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ** ﴿١٢٩﴾ ﴾[2]، أمّا التّعليق في النّحو فيخصّ أفعال القلوب، وذلك بإبطال عمل ظنّ وأخواتها في اللّفظ دون التّقدير لاعتراض ما له إصدار الكلام بينها و بين معموليها مثل: علمت لزيد فاضل، فحقّ زيد فاضل النصب، و لكن العامل ملغى في اللّفظ، عامل في المحل إذا فهو عامل لا عامل.

3- **التّعدية:** هو عند الفقهاء إثبات حكم مثل حكم الأصل في الفرع ، و عند النّحاة تطلق على الأفعال المتعدّية التي تتعدّى فاعلها إلى مفعول أو مفعولين.

[1] – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 108.

[2] – النّساء، الآية: 129.

4- **الابتداء:** هذا المصطلح يستخدم في الفقه، و يقابله في النّحو الوقف.

5- **الكناية:** تقابل عند الفقهاء الصريح، بمعنى أنّها تخصّ الأحكام غير المصرّح بها، إنّما تفهم من سياق الآيات، و في النّحو تطلق على الضمير الذي يكنّى به عن المتكلّم أو المخاطب.

6- **المندوب:** هو عند النّحاة ما يتفجّع به، و عند الأصوليين ما واظب الرّسول – صلّى الله عليه و سلّم- كصلاة الجماعة، و المضمضة في الوضوء...، و لكن القارئ لهذا يظنّ لأوّل وهلة أنّه لا علاقة بين المصطلحين، و لكن في الحقيقة هناك قاسم مشترك بينهما وهو أنّهما من المستحبات، فالإنسان لا يندب على شيء إلّا إذا كان مستحبّا إليه، و كذلك إقامة السنن هي مستحبة و ليست مفروضة.[1]

7- **الشـرط:** هو في النّحو أسماء الشّرط أو حروفه المعروفة مثل: من، إن ...، أمّا عند الفقهاء فهو ما يتوقّف عليه الشيء لتمامه، و هو خارج عنه مثل الطهارة شرط في الصلاة الصحيحة.

8- **اللّغو:** ما زيد على القول و لا يؤخذ به هذا بالنسبة لمعناه في الفقه مثل يمين اللّغو فلا تفرض فيه كفّارة، و نأتي للنّحاة فنجده يعني القسم الثاني من أقسام الظرف، الذي يعني أنّ وجوده لا يظهر جليّا بل هو ضئيل بوجود عامله، مثل زيد نائم عندك، عندك هنا ظرف لغو لأنّ عامله و هو الخبر نائم وجوده واجبأ، لذلك فالظرف صار لغوا و ليس عمدة، ويطلقون أيضا لفظة اللّغو على كلّ ما هو فضلة في الكلام لا يؤثّر حذفه على المعنى.

[1] ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 159 ،160.

9- **الحـال:** و هو إطلاق حكم الحاضر (الحال) على الماضي ما لم يوجد مزيل له، هذا في الفقه، بينما في النّحو فيطلقونه على الهيئة التي يوجد عليها الشخص المراد وصفه، وهو فضلة، مثل: لقيت المريض شاحبا، فشاحبا هنا دلّت على هيئة المريض.[1]

2- القياس الفقهي و الإعراب:

في البداية تعرّض لتعريف القياس في كلّ من النّحو و الفقه، و توضيح النّقاط المشتركة بينهما.

فالقياس في الفقه هو إعطاء حكم شرعي لأمر غير منصوص عليه في الكتاب بالنّظر إلى اشتراكه في العلّة مع المر المنصوص عليه بحكم ظاهر، مثل تحريم المخدّرات قياسا على الخمر لاشتراكهما في علة ذهاب العقل.أمّا عند النّحاة فهو يشترك مع الأصوليين في التّعريف، و يختلف في اللّفظ، فعندهم يعني حمل الفرع على الأصل بعلّة.

كما أنّ الفقه و النّحو يشتركان في الأركان التي يستند إليها في القياس و التي لا تتمّ إلّا بها و هي: الأصل، الفرع، العلّة، الحكم.[2]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص:161 ،162.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: (162– 176).

المبحث الثاني: أهمية الإعراب في الفقه

في هذا الفصل قدّم الدكتور أحمد سليمان ياقوت بعض الأمثلة التي أثبت من خلالها أنّ الأصوليين أخذوا من النّحو، فالإعراب هو المتحكّم في المعنى، إذ أنّه بتغيّر العلامة الإعرابية يتغير المعنى ، و قد اهتمّ به (الإعراب) الفقهاء، و أولوه عناية كبيرة، حتّى أنّه كانوا يعتزّون بتعلّمه، منهم الإمام الشافعي الذي يقول عنه: " من تبحّر في النّحو اهتدى إلى كلّ العلوم" [1]. فقد جعله بذلك مفتاح كلّ العلوم، فبانعدامه تنعدم المعرفة.

ومن الأمثلة التي ذكرها الكاتب التي تبيّن أنّ الفقهاء كانوا يعتمدون على النّحو في استنباط الأحكام الشرعية نذكر ما يلي:

1-قول **أبو عمرو الجرمي** عندما سئل عن حكم صلاة رجل سجد ليرقّع صلاته، فعاد وسها، فأجاب: " لا شيء عليه، و استند في ذلك على باب التّرخيم في النّحو، الذي يقضي بعد ترخيم المرخّم.

2- إعطاء حكم تأجيل الدين لأهل الربا خاصة، أم أنّ التّأجيل للمعسر بصفة عام، و ذلك حسب تغيّر الحركة الإعرابية من الرفع إلى النّصب في (ذو) من الآية الكريمة: { و إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة}[2]

يرى **القرطبي** أنّ قراءة الرفع تعطي حكم تأجيل الدين للنّاس أجمعين، لأنّ (ذو) رفعت بـ (كان) التّامة، و بذلك يكون المعنى وجد أو حدث، فتصبح الآية بذلك لكلّ معسر يصبر عليه في

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 177.

[2] – الأنعام: الآية: 145.

الربا و الدين كلّه.أمّا قراءة النّصب فتخصّص المعنى للربا و فقط، و يكون المعنى:(إن كان عليه الربا ذا عسرة ...).[1]

3- المثال الثالث يخص الخلط بين الاستثناء و النسخ من الآية الكريمة: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[2]

فقال **القرطبي** فيما نقله عن الضحاك الذي روى عن ابن عبّاس أنّه أعطى حكم النسخ للآية{ و الشّعراء يتعبهم الغاوون}،بالآية: { إلّا الذين آمنوا و عملوا الصالحات}، بينما أبو جعفر النّحاس فقد جعلها استثناء، بمعنى أنّ الله – سبحانه و تعالى- يقصد الكفّار بقوله:{ الغاوون} واستثنى منهم المؤمنين بـ{ إلّا الّذين آمنوا}، فالكلام كان عاما، ثم استثنى منه المؤمنين، وهذا صحيح في العربية، و لا نقول أنّه نسخ.[3]

4- الاختلاف في معاني حروف الجر في الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[4].

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 178.

[2] الشّعراء، الآيات: 224-227..

[3] – ينظر:ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 180.

[4] – المائدة، الآية: 06.

فالاختلاف كان في معنى حرف العطف(الواو) فعند بعض النّحاة مثل الفرّاء وقطرب وثعلب أفادت الترتيب، حتّى عند الشافعية، بينما عدّها السيرافي دالّت على مطلق الجمع، بمعنى أنّه لا يهمّ الأول فالثاني ... المهم أن يتم غسل جميع الأعضاء المذكورة.

وكذلك اختلفوا في معنى حرف الباء من {وامسحوا برؤوسكم}، فالأصمعي والفارسي وابن مالك والقتبيّ قالوا بأنّها بمعنى التّبعيض، أي يكفي مسح البعض من الشعر، بينما أبو البقاء العكبري فتعني عنده الإلصاق، بمعنى أنّها زائدة جاءت فقط لإلصاق الكلام.[1]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 181 ، 182.

المبحث الأوّل: التّخريجات الإعرابية المقبولة

عرّف صاحب الكتاب عوارض الصناعة النّحوية على أنّها:" ما نراه عند إعراب الكلام من الزيادة والحذف والتّقدير والتّأويل و العوض، و كلّها أمور نتجت عن النظرة التعليمية في الإعراب."[1]

أي أنّ هذه العوارض هي التّغييرات التي تطرأ على الكلمات أثناء الكلام فيما يخصّ إعرابها.

وفي تناوله لهذه العوارض قدّم الدّكتور أحمد سليمان ياقوت العوارض المقبولة، إذ يرى أنّ النّحاة اضطرّ لها النّحاة من أجل تعليم النّحو للناشئة، فالمعلّم أثناء تدريسه للقواعد تصادفه بعض المحذوفات ولذلك عليه تقديره حتّى يوصل الفكرة لذهن المتعلّم، فمثلا لا يستطيع ذكر المبتدأ دون خبر، و لا فاعل دون فعل و قد سبق و أن علّمه لكلّ عامل معمول أثّر فيه، و بهذا يكون قد دخل في عوارض الصناعة النحوية التي لا مبالغة فيها و هدفها التّعليم.

ومن الأمثلة التي تمّ ذكرها في الكتاب نذكر تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾[2]، في هذا المثال قدّر النحويون مبتدأين، الأوّل: فعمله، في من عمل صالحا فعمله لنفسه، أمّا الثاني فهو: فإساءته، في ومن أساء فإساءته عليها.و هذا التّقدير لا يعتبر إساءة لله – سبحانه و تعالى-، و إنّما للتّعليم.

ومثال آخر عن التّقدير التّعليمي من قوله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾﴾[3] وهنا قدّر الضمير "هو" قبل الفعل " يدهنون " على أنّه مبتدأ حتّى يغيّروا نوع الجملة من الفعلية إلى الاسمية، لأنّ النّظام الإعرابي يفرض حذف النّون من الفعل لأنّه منصوب، ولما جاء مخالفا لذلك

[1] – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 89.

[2] – فصّلت، الآية: 46.

[3] – القلم، الآية: 9.

وجب التّقدير حتّى يسوّوا الصنعة النّحوية، و هذا كلّه لا يمسّ النظم و لا البيان و لكنّه صناعيّ بحت.

وقوبل هذا التّقدير بالنقد وكان من بين هؤلاء الرافضين لمثل هذه التّخريجات عائشة عبد الرحمان فقد استنكرت هذا الرأي و جعلت الفاء حرف عطف، وبالتالي فالنون تثبت، ودليلها في ذلك أنّ المصاحف كلّها أثبتت النون، و لذلك لا يجوز التّقدير، فالقواعد تبنى على القرآن و ليس العكس.[1]

لم تكن الأمثلة في الكتاب تخصّ الحذف فقط، بل وردت بعض الأمثلة عن الزيادة من ذلك حرف الجر الزائد في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴿٦٥﴾ ﴾[2]، فالحرف "من" في هذه الآية دلّ على نفي الجنس، و المعنى: لا وجود لآلهة أخرى غير الله – سبحانه و تعالى.

ومثال آخر أيضا نجد فيه حرف الجرّ الزائد في خبر ليس من قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴿٣٦﴾ ﴾[3].

وهذا تلخيص لما جاء في الكتاب عن عوارض الصناعة النّحوية المقبولة، دون أن نغفل أنّ النّحاة شرطوا للتّقدير أن يكون المقدّر من نفس لفظ المذكور، و أوجبوا أيضا أن يقلّلوا عدد المقدّر ما أمكن.[4]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 92.

[2] – ص، الآية: 65.

[3] – الزمر: الآية: 36.

[4] – ينظر، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 95.

المـبحث الثـاني: التّأويلات المبالغ فيها

في هذا الفصل كان حديثه عن العوارض غير المقبولة، و تعني المبالغة في التّقدير و الحذف و الزيادة، و بالتالي الخروج عن المعنى الحقيقي، و هذا ما يحول دون وصول الفكرة المطلوبة للمتعلّم التي تتنافى و المنهج المعياري المستخدم في التّعليم، و تكون النتيجة صعوبة تعلّم النّحو.

وعطفا على ما قيل،فإنّ الكثير من النحويين يقدّمون إعرابا فيه الكثير من التّعقيد و المغالاة وهذا ليس له علاقة باللّغة، إنّما جعل اللّغة كالعلوم الحسابية، و بهذا لا تكون عقبة أمام المتعلّم لوحده، بل حتّى المتمرّس لا يستطيع أن يفهم هذا التّعقيد في الإعراب.

وقدّم الدكتور أحمد سليمان ياقوت جملة من الأمثلة التي تبيّن مبالغة النّحويين في التّقدير والتّعقيد، و التّعمّق في أسرار النّظم نذكر منها قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ﴿١٧٧﴾ ﴾[1]، فأعربوا " من" اسم موصول، و " البرّ" اسم "لكن" أي أنّه في حكم المبتدأ.ولكنّهم ناقضوا أنفسهم بهذا الإعراب، فهم يرفضون أن نخبر عن الحدث و هو " البر" باسم العين أو الذّات " من"، و لأجل تبرير ذلك اضطرّوا إلى عدّة تأويلات تناولها صاحبنا بالتّفصيل منها رأي ابن يعيش الذي قدّر مضافا محذوفا قبل الاسم و غيره، وقد رفض ذلك لأنّه يرى أنّ عناصر الجملة قد وجدت (المبتدأ و الخبر)، أمّا التّفصيل في أنّ المبتدأ ورد حدثا، و الخبر جاء عين فإنّ هذا يتنافى مع المنهج المعياري التّعليمي، و يخرج إلى الجانب الوصفي.[2]

[1] – البقرة، الآية: 177.

[2] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 96 ، 97.

أمّا التّقدير الذي أثار الكاتب هو رأي المستشرق" جولد زيهير الذي نقله عن المبرّد، و هذا الأخير كان محلّ سخط من طرف أهل السنة على تقديراته للقرآن الخاطئة و التي تمسّ كيان الله – سبحانه و تعالى– على أنّ فيه انحراف يقوّمه النّحاة.

فهذا المستشرق يرى القراءة بفتح الباء في " البر" هي الصواب حسب ما أخذه عن المبرد حتّى يتحقّق الإعجاز البلاغي، و لكن الأصحّ أنّ الإعجاز يكون في قولنا فلان الشجاعة نفسها، و ليس فلان شجاع.

وعليه، فإنّ التقدير و الحذف و الزيادة مرفوض إذا ما خرج عن الإطار التّعليمي إلى الجانب البلاغي و النظم في التراكيب النّحوية.[1]

ومثال آخر من الشعر العربي الذي أوّله النّحاة بطريقة مبالغ فيها، وهو بيت للعبّاس ابن مرداس:

أَبَـا خرَاشَة أَمَّا أَنتَ نَفَرٍ فإنَّ قَومِي لَم تَأكُلْهُم الضِيعُ

فقد أوّلوا و قدّروا في هذا البيت حتّى أنّ صاحبه و هو يقوله لم يفكّر في كلّ هذه التّأويلات إذ أنّهم يرووا أنّ الفعل " كان" حذف، فالأصل فيها – حسبهم– لأن كنت ذا نفر، ثم تغيّر بعد حذف حرف العلّة و أصبح: أن كنت ذا نفر، ثمّ حذف " كان" و أصبح: أن أنت ذا نفر، ثم جعلوا " ما" الزائدة عوضا عن " كان" المحذوفة، أن ما أنت ذا نفر،و في الأخير أدغمت النون من " أن" في " ما" الزائدة و خرجت بالشكل الذي وردت به في البيت.[2]

لما كلّ هذه الإطالة و التّعقيد في تأويل بيت ربّما كان الخطأ في التّواتر فقط، و نكتفي بالرواية التي ذكرها الدينوري وابن دريد وهي: أبا خراشة أما كنت ذا نفر.

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص:(98 – 100).

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 101.

ثم انتقل للحديث عن صعوبات أخرى تواجه الإعراب، وهي جعله في شكل ألغاز وأحاجي ذكر للتّمثيل كتاب الأشباه و النّظائر للسيوطي، التي تخاطب العقل لحلّها.

نذكر من هذه الألغاز:

ولَامٌ طَلَّقَت كَلَامًا ثَلَاثًا طَلَاقًا لَيسَ يَعقِبُه اجْتِماَعُ

ومَا اسْمٌ فِيهِ لَامٌ عَرَّفَتهُ وَلَيسَ عَنِ البِنَاءِ لَه ارتِجَاعٌ

ثمّ يعطي الجواب، وهو، لام التّعريف التي لا تدخل على الاسم المنوّن، ولا المضاف، و ثالثهم الأخير المناد.أمّا الاسم الذي تدخله لام التّعريف ولا تنقله من البناء إلى الإعراب فهو: الآن والخمسة عشر، فكلّما دخل التّعريف على الأسماء المبينية عربت، عدا ما ذكر.

و قد ذكر بعض الأمثلة عن الألغاز أيضا من كتاب **الرمّاني** (ت.384هـ) المعنون بـ: توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب، و كان هذا الكتاب مبنيّ على الكلمات التي أثارت شبهات في إعرابها إمّا في وضعها في غير موضعها التي كان يجب أن توضع فيه، أو الحروف التي تؤدّي أكثر من وظيفة مثل الياء، فقد تكون علامة للإعراب في المثنى، أو ضميرا متّصلا في محلّ جر.

من هذه الأمثلة ذكر الكاتب بيتا يرى فيه **الرمّاني** أنّ فيه إلباس للحق ثوب الباطل

إِنَّ أَبـــي جَـعْفَرُ عَلِيَ فَرَسًـــا لَـو أَنَّ عَـبدَ الإلـهِ مـَا رَكِبَـا[1]

الظاهر في هذا البيت أنّه خطأ من الناحية الإعرابية، لكنّه في الحقيقة يحمل لغزا بين كلماته ف" أبي" تعني هنا "والدي" (اسم إنّ)، و"جعفر" خبر "إنّ"، و "علي" بمعنى العلو و أوردها الشاعر بالياء لأنّ غرضه اللّغز، و في الشطر الثاني فنتلمّس الإلغاز في " أنّ" فهي تعني الأنين من الألم و ليست أنّ الأداة.

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 102.

وأشار صاحبنا في الهامش إلى أنّ كتاب " توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب" هو في الحقيقة من تأليف الفارقي، و محقّقه سعيد الأفغاني أخطأ في نسبه إلى الرمّاني.[1]

وكتاب آخر يحمل مثل هذه الأحاجي الإعرابية لصاحبه **الزمخشري** أسماه " الأحاجي النحوية"، بناه على الكلمات المتعددة الأوجه الإعرابية،بالإضافة إلى محاولة حلّ المشاكل التي كانت نتيجة مخالفة القواعد الإعرابية، حوى هذا الكتاب خمسين مسألة، يبدأ كلّ واحدة منها بسؤال، مثلا المسألة التاسعة عشر –من كتابه– يسأل:"أخبرني عن زائد يمنع الإضافة و يؤكّدها، و يفكّ تركيبها ويؤيّدها، ثمّ يجيب: هو اللّام في قولك: لا أبا لك هي مانعة للإضافة، فاكة لتركيبها، لفصلها بين ركنيها وهما المضاف و المضاف إليه، و هي مع ذلك مؤكّدة لمعناها و لفائدتها من حيث أنّها موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص."[2]و الأمثلة كثيرة في الكتاب، اكتفينا بذكر واحد منها للتّوضيح فقط.

وخلاصة القول هنا، أنّ هذه العوارض كان بالإمكان الاستغناء عنها لأنّه لا طائل من ورائها سوى تشويه صورة الإعراب، و جعله صعبا و معقّدا على من يريد الخوض فيه.

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 102، 103.

[2] – المرجع نفسه، ص:105.

المبـحث الثـالث: أسباب التّأويلات المرفوضة

في هذا الفصل قدّم الدكتور أحمد سليمان ياقوت الأسباب التي جعلت النّحاة يخوضون في هذه العوارض، و قد عدّها سبعة: الخلافات المذهبية، الخلافات و الأهواء الشخصية، طلب الرزق،عدم الالتفات إلى اختلاف اللّهجات،الضرورة الشعرية، الخلافات المدرسية، النمط الشكلي للمؤلّفات.

1-الخلافات المذهبية: يرى أحمد سليمان ياقوت أنّ الثورة التي أقامها ابن مضاء القرطبي على نظرية العامل لم تكن في الحقيقة إلا من أجل إرساء قواعد مذهبه السياسي الذي كان ينتمي إليه، وهو المذهب الظاهري الذي يقوم على الأخذ بظاهر الأشياء، فكما نأخذ بظاهر الكتاب المقدّس، و السنّة النبوية، علينا أن نأخذ بظاهر النّحو، و قد فعل ذلك ابن مضاء تودّدا لساسة الدّولة و ليس حبّا في اللّغة.[1]

و من الأمثلة التي يتجلّى فيها المذهب الظاهري عند ابن مضاء، أنّ " خيرا" من الآية الكريمة: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴿٣٠﴾ ﴾[2]، مفعول به، و نفى الفعل الناصب الذي قال به النّحاة (أنزل خيرا)، فهو لا يقرّ إلّا بالموجود الظاهر إلى الأعيان.

وأمثلة أخرى عن الخلافات المذهبية تخصّ المذاهب: المعتزلة و الشيعة، و المتصوّفة.

فلكلّ مذهب آراء و تفاسير تخدم معتقداته و أفكاره التي يريد ترسيخها، وسيلي ذكرها في الفصل الأخير.

ثم مثال آخر يبيّن قلّة إيمان الفرزدق، وهذا راجع أيضا إلى الخلافات المذهبية في بيت له نصّه:

---

[1] ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 107.

[2] – النّحل، الآية: 30.

وَعَينَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعُولَانِ بالأَلبَابِ مَا تَفعَلُ الخَمرُ

"قال له ابن إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين، فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبّح لسبّحت.

– روبعد قيام الفرزدق، سئل ابن إسحاق عن مقصوده من هذا الكلام، فأجاب–: لو قال فعولين لأخبر أنّ الله خلقهما و أمرهما، ولكنّه أراد:هما فعولان بالألباب ما تفعل الخمر." [1]

2– **الخلافات و الأهواء الشخصية:** وتتمثّل في خلاف النّحويين مع الشّعراء، أو بين النحويين أنفسهم،و كان الشّعراء يتعمّدون الخطأ في الإعراب، و من ذلك ما روي عن الخلاف الذي كان قائما بين الفرزدق و عبد الله بن أبي إسحاق النّحوي، إذ في أحد الأبيات للفرزدق القائل فيه:

وَعَضُّ زَمَانَ يَا ابنَ مَروَانَ لَم يَدَع مِن المَالِ إِلَّا مُسحَتًا أو مُجَلَّفُ.

فسأله عبد الله ماذا رفع " مجلّف" و حقّها النصب لأنّها معطوفة على " مسحتا، فأجابه: " بما يسوؤك و ينوؤك"، وورد في روايات أخرى :" عليّ أن أقول و عليكم أن تحتجوا"، و في رواية أخرى " قلت ذلك ليشقى به النّحويون"، و هذا الرد دليل على أنّ الفرزدق كان يتعمّد الخطأ، لكن النحويون راحوا يشتغلون بهذا البيت و أسالوا حبرا كثيرا من أجل التّقدير و التّخريج بالرغم من أنّ إجابة الفرزدق كانت كافية بأن يعرفوا سبب رفعه لهذه الكلمة، و هذه من بين العوارض النّحوية التي شابت النّحو.

3– **طلب الرّزق:** و يرجع ذلك إلى أنّ النّحاة كانوا يصعّبون النّحو حتّى يلتجأ إليهم الراغبون في تعلّمه مقابل المال، فقدكان الكسائي مؤدّب ولدي الرّشيد الأمين و المأمون.

[1] – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 110.

4- **عدم الالتفات إلى اختلاف اللّهجات:** غضّ النّحويون بصرهم على اختلاف اللّهجات و هذا ما أدّ بهم إلى التّكلّف في الإعراب، و الأمثلة عن ذلك كثيرة في كتب النّحو و الأدب، و من ذلك لهجة "أكلوني البراغيث" الذين يجمعون الفعل مع الفاعل الجمع، و يثنّوه مع المثنى، ووردت أمثلة كثيرة عن هذه اللّهجة مثلا قول ابن قيس الرّقيّات:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفسِهِ و قَد أَسلَمَاهُ مُبعَدُ وَ حَمِيمُ

و كذلك ورد حديث نصّه:" **يتعاقبون فيكم ملائكة في اللّيل و ملائكة في النّهار**"، و ما يؤكّدها أكثر أنّ في القرآن الكريم آية بها، قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾[1] لكن النّحاة سردوا جملة من الآراء، و كان الأجدر بهم القول أنّ الواو من " اسروا" علامة على الجمع لا محلّ لها من الإعراب، بدل التّعقيد في التّخريج.[2]

5- **الضرورة الشعرية:** و المقصود بالضرورة في اللّغة هي ما احتيج إليه،أمّا في الشّعر فهي الخروج عن القواعد من أجل استقامة الوزن أو القافية كنصب المجرور، أو تصريف ما لم ينصرف ... و هذا أيضا أغفله النّحاة، و اختاروا جانب التّقدير و التّمحّل، من ذلك مثلا قول امرؤ القيس:

لَهَا مَتنَانِ خَظَّاتَا كَمَـــا أَكَـــبَّ عَلَى سَاعِـــدَيهِ النّـــمِرُ

كان عليه القول: خظاتان، و لكنّه اضطرّ لحذف النّون لإقامة الوزن، و المحافظة على تفعيلة البحر الذي أقام عليه قصيدته.

ولكن الكسائي أراد أن يعطي تعليلا آخر غير ذلك، و قال: " أراد امرؤ القيس أن يقول خظتا، فلمّا حرّك التّاء ردّ الألف التي هي بدل من لام الفعل، لأنّها إنّما كانت قد حذفت لسكونها

[1] – الأنبياء، الآية:3.

[2] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 128 ، 129.

وسكون التّاء، فلمّا حرّك التّاء ردّها، فقال: خظاتا، ويلزمه على هذا أن يقول في قضتا، و غزتا: قضاتا و غزاتا".

هذا تعليل خطأ – حسب صاحبنا- حتّى أنّ امرؤ القيس ذاته لم يرد هذا، و لكن النّحاة علّلوا على حساب اللّغة، و الإعراب أيضا.[1]

6- **الخلافات المدرسية**: و المقصود بها ما كان من خلاف بين المدرستين الكوفة و البصرة، هذه الخلافات كانت نتيجتها التّعقيد في الإعراب، و الهدف من ورائها إبراز أهم صفات الشخصيتين كلّ منها منفرد عن الآخر، ويدلّ على ذلك الكتب التي ألّفت في الخلافات بين المدرستين، منها المقنع **لأبي جعفر النّحاس**، ونجد بعض مظاهر الخلاف بين المدرستين في كتاب الأشباه و النّظائر **لجلال الدين السيوطي** يحتجّ بها في بعض المواضع، دون أن نغفل كتاب **ابن الأنباري** الإنصاف في مسائل الخلاف.

ثم انتقل هذا الخلاف إلى المدارس التي ظهرت بعد هاتين المدرستين منها البغدادية والأندلسية، والمصرية.

ومن الأمثلة التي تبيّن أنّ الخلاف بين هذه المدارس أدّ إلى تعقيد النّحو نذكلر مما جاء في الكتاب أنّ المدرستين الكوفة والبصرة اتّفقت على أنّ الفعل المضارع معرب، و لكنّهم اختلفوا حول علّة إعرابه، فالبصرة ترى أنّ العلّة في ذلك أنّه شابه الاسم، بينما الكوفة فرأيها في ذلك أنّه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، ثمّ يردّ البصريون على رأي الكوفيين بأنّ الحروف أيضا يدخلها المعاني المختلفة، وأمّا بالنسبة للأوقات الطّويلة فإن كان الإعراب لذلك فإنّ الماضي أولى لأنّه يصلح

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 132، 133.

لأن يكون مستقبلا، ولا يستطيع أن يكون المضارع ماضيا، وبهذا أبطلت البصرة رأي الكوفة والأمثلة كثيرة لا داعي لذكرها.[1]

فالخلافات المدرسية جعلتها تجنح في الكثير من الأحيان إلى بعض التّعليلات الفلسفية كان باستطاعتهم التّخلّي عنها و الاكتفاء بما ورد على لسان العرب.

7- **النّمط الشّكلي للمؤلّفات:** وهذا السبب الأخير الذي ذكره أحمد سليمان ياقوت على أنّه كان من بين الدواعي التي عقّدت الإعراب و زادته صعوبة، و المقصود بها هو أنّ المؤلّفين للكتب وضعوا المتون ثم جاء من بعدهم من يحقّق فيزيد ما يرى أنّه كان ينقص، ثم يأتي آخر يشرح و يضع هذه الشروح على الحافة ويزيد هو الآخر على الأصل وما زيد من المحقّق و هكذا وليس هدفهم خدمة اللّغة ومستعمليها، وإنّما التّنافس في إعمال العقل و الإتيان بالجديد.[2]

نذكر من ذلك الشروح التي نجدها في الحواشي من الكتاب لسيبويه، فهذا الأخير يعلّل لعمل الفعل في المصدر تعليلا لغويا بقوله:" واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الّذي أخذ منه، لأنّه إنّما ذكر ليدلّ على الحدث. ألا ترى أنّ قولك (قد ذهب) بمنزلة قولك (قد كان منه ذهاب). و إذا قلت (ضرب عبد الله) لم يُستَبن أنّ المفعول (زيدا) أو (عمرا)، و لا يدلّ على صنف، كما أنّ (ذهب) قد دلّ على صنف وهو الذهاب، و ذلك قولك (ذهب عبد الله الذّهاب الشديد) و (قعد قِعدةَ سوءٍ) و (قعد قعدتين) لما عمل في الحدث"[3]

ليأتي **السيرافي** و يشرح هذا القول بطريقة بعيدة عن اللّغة، ونصّ شرحه كان كالآتي:" يعني أنّ الفعل يعمل في مصدره، و إن كان لا يتعدّى الفاعل كقولنا (قام زيد قياما)، و المصدر أصحّ

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 138 ، 139..

[2] – ينظر:المرجع نفسه، ص: 142.

[3] – المرجع نفسه، ص: 143.

المفعولات لأنّ الفاعل يخرجه من العدم" و الألفاظ المستخدمة دليل على تفلسفه و يظهر ذلك جليّا في العدم و الوجود، و غيرها من الشروح في غير كتاب كشرح ابن يعيش لكتاب المفصّل للزمخشري...إلخ[1]

و خلاصة هذا كلّه أنّ الأسباب اختلفت بين شخصية، و أخرى مذهبية، و ثالثة خاصة بالمؤلّفات ...، إلّا أنّ كلّ هذا لا يخدم اللّغة بل يزيدها نفورا من الراغبين في تعلّمها، و يعقّد الإعراب الذي في حقيقته بسيط لا يصعب على المتعلّم و لا المتمرّس، و لذا من الأفضل التّخلي عنها حتّى نحافظ عليها.[2]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: (144–149).

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 151.

المبحث الأوّل: الفرق الإسلامية و الإعراب

في هذا الفصل الأوّل عالج الدّكتور احمد سليمان ياقوت قضية الفرق الإسلامية التي أخضعت الإعراب من أجل خدمة معتقداتها، و خصّص بحثه هذا بثلاثة فرق، المعتزلة، المتصوّفة، و الشيعة.

بدأ بفرقة المعتزلة و ذكر أهم رجالها وهم: الزّمخشري، أبو حيّان التّوحيدي، أبو علي الفارسي أبو الحسين الخيّاط، و أبو علي الجبائي.

حيث أخذت المعتزلة من تأويل الإعراب في القرآن الكريم كلّ ما يؤيّد مذهبهم، و تحقيق أصولهم الخمسة المتمثّلة في: نفي صفة القبح عن الله – سبحانه و تعالى- و أنّ افعال العباد من خلق البشر، العدل، التّوحيد، و أخيرا الإنسان هو أساس الخير و الشّر.[1]

ثمّ أعطى أمثلة يثبت من خلالها صحة ما ذهب إليه، من أنّ الفرق الإسلامية لوت عنق الإعراب لخدمتها، من ذلك أنّ الزمخشري أبا أن تكون (ما) في الآية: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾[2] أن تكون موصولة بمعنى الّذي، و ذلك لنفي صفة القبح عن الله، و أنّ – سبحانه و تعالى- لا يفعل إلّا الأصلح.

وأتى بمثال آخر – حسبه- يوضّح قمة الإعوجاج في الإعراب والتّعسّف فيه، وذلك حتّى تستقيم للزّمخشري ما يعتنقه من مبادئ المعتزلة، فعندهم أنّ الله – سبحانه وتعالى- يغفر للمشرك الكافر بالتّوبة وذلك من خلال إعرابهم للآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾[3]،كالتالي: علّق الجار و المجرور (لمن يشاء) بالفعلين (لا يغفر) و(يغفر) و كأنّه قيل أنّ الله لا يغفر لمن يشاء الشرك، و يغفر لمن يشاء ما دون الشرك، والمقصود

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 190.

[2] – الفلق، الآية: 2.

[3] – النّساء، الآية: 48.

منها – الأولى- هو عدم الغفران لمن لم يتب، و بالثانية الغفران لمن تاب، بالرغم من أنّ الآية دلّت صراحة على عكس ما قال به، و لم يكن مضطرا لإعرابها بهذ الطّريقة فقط من أجل توضيح أنّ أفعال الشر من صنع العباد أنفسهم.[1]

أمّا الفرقة الثانية التي خصّها بالحديث فهي المتصوّفة، و على رأسها الإمام الغزالي، بالإضافة إلى السهرودي، فالغزالي نادى بعدم التّفسير بالهوى و المبادئ، لكنّه وقع في ذلك فقد استغلّ إعراب القرآن لفائدة مذهبه التّصوّفي، و تجلّى هذا فيما سنقدّمه من أمثلة وردت في الكتاب: فقد علّق الجار و المجرور في الآية الخامسة من سورة الأنفال: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ بما سبق ذكره من الآية التي سبقتها من السورة نفسها﴿ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ ﴾ فقد جعل ما بين الآيتين جملة اعتراضية،فالجار والمجرور هنا متعلّق بصفة لمصدر محذوف، أي الأنفال ثابتة لله ثبوتا كثبوت إخراجك من بيتك.

و هناك أئمة أخرى غيره من المتصوّفة الذين ذهبوا إلى إعراب فواتح السّور، و قالوا بأنّها تدلّ على معاني، مثل قوله – عزّ و جلّ-:**{ الحص}** يعني أنّ الله قضى بين الخلق بالحقّ.

و أخيرا الشيعة، التي لم تلق نصيبها في تأويلهم إعراب القرآن لنصرة مذهبهم بالرغم من كثرة الكتب من ناحية تأويل المعنى، و نتلمّس ذلك في منهج أبي الحسن علي بن إبراهيم القيمي، الذي كان يشرح الآية لغويا، ثمّ يبيّن أسباب نزولها، ثمّ معناها، إلّا أنّه لم يربط إعراب القرآن بمذهبه الشيعي الذي ينتمي إليه، و مجمع البحرين و مطلع النيرين لفخر الدين بن مُحَمَّد الرماحي النجفي، مجمع بحار الأنوار في غرائب التّنزيل للشيخ مُحَمَّد طاهر.[2]

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 192.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 204 ، 205..

و هذا لا يعني أنّهم لم يستغلّوا الإعراب في خدمة مذهبهم، بل نجد ذلك في بعض المراجع ذكر منها تأويل الفاطميين لبعض الآيات مثلا عدم وقفهم على (الله) في الآية: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾[1]

بل وصلوا و عطفوا (الراسخون) على لفظ الجلالة، و جعلوا جملة (يقولون آمنا به) حالا.

وممّا سبق نستخلص إنّ الفرق الإسلامية بالرغم من أنّها اختلفت في التّأويل، إلّا أنّها لم تحرّف في نصّ القرآن الكريم، و لهذا فدعوى المستشرق جولد تسيهر على الشيعة أنّهم حرّفوا فيه باطلة ويجب التّحقيق فيها، لأنّه أورد نصوصا محرّفة و نسبها إلى الشيعة، و قد أكّد أحمد سليمان ياقوت أنّه لم يجد مثل ذلك أثناء بحثه، و يزيد ذلك إثباتا أنّه لم يذكر المراجع التي اعتمد عليها في ذكر هذا، وكلّها ادعاءات باطلة لا أساس لها من الصحة، إذ أنّ هذا المستشرق أشار إلى أكثر من موضع نسبها إلى الشيعة تمّ تحريف النّص القرآني فيها في كتابه (مذاهب التّفسير الإسلامي).[2]

[1]– آل عمران، الآية: 7.

[2]– ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 207 ، 208.

المبحث الثاني: علاقة الإعراب بالوقف

في هذا الفصل الثاني حاول الدّكتور أحمد سليمان ياقوت أن يبيّن العلاقة القائمة بين الوقف والإعراب، وذلك لأنّ الوقف يعتمد على المعنى، و هذا الأخير متوقف على الإعراب، فلا يمكننا الوقف عند كلمة إلا بمعرفة أوجهها الإعرابية، و هذا ما جعل النّحاة يولوه أهمية بالغة ويظهر ذلك من خلال كثرة التّأليف في هذا الموضوع، وممن ألّفوا فيه نجد: الفرّاء، خلف، ابن الأنباري، أبو جعفر النّحاس...

كما أنّ المسلمين حرصوا على تعلّم مواطن الوقف، كحرصهم على تعلّم القرآن والدليل على ذلك ما رواه عبد الله بن عمر من: "أنّهم كانوا يعلّمون ما ينبغي أن يوقف عنده، كما يتعلّمون القرآن."[1]

إذ يمكن أن يقف القارئ على موضع يخلّ بالمعنى، و كلّ تمحّل و تعسّف في الوقف يؤدّي بالضرورة إلى التّعسّف في الإعراب، ثم نقل بعض الأمثلة عن ابن الجزري يبيّن فيها التّمحّل في الإعراب بسبب الوقف في غير موضعه الأصلي من قوله تعالى: ﴿ **وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ** ﴾[2]، فالوقف عند أنت فيه تعسّف، لأنّ (أنت) تكون بذلك تأكيدا لضمير الفاعل في (ارحمنا)، و تكون (مولانا) منادى بحرف نداء محذوف.

كان هذا عن الأمثلة التي تبيّن تعسّف الإعراب بتعسّف الوقف، لكنّه لم يكتف بذلك –أحمد سليمان ياقوت–، بل قدّم أمثلة أخرى توضّح العلاقة بين الوقف و الإعراب و المعنى، نذكر منها قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [3]، إذ هنا يجب الوقف على الفعل (قال) ثم نباشر التّلاوة،

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 210.

[2] – البقرة، الآية: 286.

[3] – يوسف، الآية: 66.

حتّى لا يتخيّل إلى ذهن السامع أنّ الفاعل هو الله –سبحانه و تعالى–، وإنّما الفاعل الحقيقي هو يعقوب – عليه السّلام–.[1]

وثاني مثال الذي يجب فيه الوقف على قوله تعالى:﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾[2] ،ثم نبتدئ من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[3]، حتّى لا تفهم الآية الأخيرة على أنّها مقول قولهم في محلّ نصب، إنّما تعرب على أنّها استئناف.[4]

وقد قسّم العلماء الوقف إلى أنواع بحسب الإعراب، وهي الوقف التّام و قد اصطلح عليه أيضا اللازم و مثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[5]، ثم نستأنف القول: ﴿يُخَادِعُونَ﴾[6] وذلك حتّى لا تكون الآية الثانية صفة لـ (بمؤمنين)، و سمّي كذلك لأنّ المعنى عند الوقف يكون تاما غير متعلّق بما بعده.

أمّا القسم الثاني فهو الوقف الكافي، ونعني به ما يكون مقطوعا في اللّفظ، متعلّقا في المعنى فيستحسن الوقوف عليه و الابتداء بما بعده، وهو أيضا محكوم بضوابط نحوية، فيأتي بين المعطوفات وكلّ رأس آية بعدها (لام كي) و(إلّا) بمعنى لكن، و(إنّ) المكسورة المشدّدة، و الاستفهام و(بل)

[1] –ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص:210.

[2] – يونس، الآية: 65.

[3] – يونس، الآية 65.

[4] – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 210.

[5] – البقرة، الآية:8.

[6] – البقرة، الآية: 9.

و(ألا) المخففة، و(السين) و(سوف) على التّهدد، و(نعم) و(بئس) و(كيلا) مالم يتقدمهن قول أو قسم.[1]

نورد مثالا عن ذلك ممّا ذكره أحمد سليمان ياقوت عن هذا النّوع، و هو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ﴾[2]، فهنا يجوز لنا الوقف عند المعطوفات لأنّها تشترك في الحكم و هو التّحريم، لكن كلّ كلمة مستقلّة لفظا.

وثالث قسم هو الوقف الحسن، الذي يحسن الوقف به، لكن لايحسن الابتداء بما بعده وإنّما نعود للكلمة التي وقفنا عليها و نبتدئ منها و نواصل التّلاوة دون أن نعود و نقف[3]، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[4]، فلا نستطيع الوقف عند (الحمد لله) ثم نواصل من (ربّ (ربّ العالمين) لأنّها مجرور و لا يستحسن الابتداء بالتّوابع، و هذا أيضا ضابط نحوي يحكم هذا النّوع من الوقف.

وأخيرا الوقف القبيح، و هو الذي لا يستحسن الوقوف عنده من ذلك الوقف على الموصوف دون الصفة، الوقف على القول و الابتداء بمقول القول، بما يوهم أنّ هذا الأخير حقيقة وليس قول الكفّار[5] مثل: قال تعالى:﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾[6] ثم نبتدئ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[7].

---

[1] – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 212.

[2] – النّساء، الآية: 23.

[3] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي ، أحمد سليمان ياقوت، ص: 212.

[4] – الفاتحة، الآية: 2.

[5] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 213.

[6] – المائدة، الآية: 17.

[7] – المائدة، الآية: 17.

وقد أضاف صاحب منار الهدى قسما آخر، و هو الوقف الجائز الذي يمكن أن نأتي به كما يمكن التّخلّي عنه، أي أنّه لا يخلّ بالمعنى.

و عليه فإنّ الوقف محكوم بالإعراب، فهذا الأخير يعتبر مقياسا في الوقف لا يمكن حصوله إلّا به.

المبحث الثالث: علاقة الإعراب باختلاف اللّهجات و القراءات

بدأ أحمد سليمان ياقوت فصله هذا الخاص بأحرف القرآن و قراءاته و علاقتها بالإعراب بالتّساؤل إذا ما كان الإعراب أحد الأحرف السبعة التي ذكرها الرسول – صلّى الله عليه و سلّم- في حديثه:" إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسّر منه"، ثمّ أجاب عن ذلك بأنّ الإعراب ليس أحد هذه الأحرف، لأنّ الله – سبحانه و تعالى- يسّر و سهّل على عباده قراءة القرآن، حتّى لا يكون العرب مضطرين لتغيير عاداتهم اللّغوية التي نشئوا عليها من أجل ذلك، ففي هذا مشقة و كدّ كبيران.

والمقصود هنا بالأحرف هي اللّغات، فالإعراب ليس ممّا تعجز عنه العب في النطق أو يصعب عليها، فقد كانوا ينطقون به على السليقة، بل إنّ ما اختلفت فيه القبائل هو الجانب الصوتي و تثبتت عليه لذلك يصعب عليها تغييره بعد نزول القرآن، و ما دلّ على ذلك ما رواه ابن جني عن السجستاني، أنّه قرأ عليه أعرابي (طيبى لهم وحسن مآب)، فقلت: طوبى فقال: (طيبى)،فقلت: طو...طو...طو...، فقال: طي...طي...طي..." وهذا خير إثبات على أنّ الأعرابي استثقل عليه النّطق بغير ما اعتاد عليه.[1]

وقد طرح سؤالا آخر عن طبيعة الخط العربي الذي كتبت به المصاحف في عهد عثمان بن عفّان- رضي الله عنه-، فهو غير منقوط، ولا مشكل.و زعم **جولد تيسهر** أنّ خلو المصاحف

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 216.

العثمانية من الشكل والنقط كان بسبب تعدّد القراءات القرآنية في ذلك الزمن، وليس كما نُقل عن رسول الله- صلّى الله عليه و سلّم- بالتّواتر.[1]

وبطبيعة الحال فإنّ ادّعاء هذا المستشرق باطل، حسب ما قدّمه الدكتور أحمد سليمان ياقوت من أدلّة وبراهين، أهمها أنّ القراءات كانت موجودة قبل تدوين المصحف، ويرجع السبب في عدم وضع النقط والشكل، إلى أنّ هذين الأخيرين لم يكونا قد اكتشفا بعد.

وثاني هذه الأدلة أنّ القراءة سنّة تتّبع، وليست اختيارية كلّ شخص يقرأ كيف شاء، وقد وضعت لها شروط من بينها أنّه تنقل بالتّواتر حتّى تصل إلى الصحابي الذي أخذ عن الرسول- صلّى الله عليه و سلّم-، وهناك بعض القراءات التي يستوعبها الخط و لا يؤخذ بها.[2]

ثالثا وأخيرا، أخذ عن سيبويه عبارة من الكتاب، كان مفادها أنّ الآية الكريمة: ﴿**مَا هَـٰذَا بَشَرًا**﴾[3] جاءت على لغة أهل الحجاز، لكن التميميون يرفعون، وما كان بمقدورهم ذلك لأنّها في المصحف هكذا.[4]

ثم انتقل إلى الحديث عن الصلة بين القراءات و الإعراب، وهي صلة متينة — حسبه- والدّليل على ذلك أنّ النّحاة الأوائل كانوا قراء، كأبي عمرو بن العلاء، و عيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي...ويظنّ صاحبنا أنّ اهتمامهم بالقراءات هو الذي وجّههم للاهتمام بالنّحو.

---

[1] ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت ، ص: 215 ، 216.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 217 ، 218..

[3] – يوسف، الآية: 31.

[4] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 217 ، 218.

ونجد القرآن الكريم قد احتوى كلّ الأوجه الإعرابية بحسب اختلاف لهجات القبائل[1] :

1-**لغة أهل العالية:** يقرأ بها سعيد بن جبير الآية: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ**﴾[2]،وذلك بأن جعل معنى (إنّ) بمعنى (ليس)، و عملت عملها، فرفعت الذين على أنّه اسمها، ونصبت (عبادا) على أنّه خبرها.

2- **لغة أهل الحجاز:** فهم يعملون (ما) عمل (ليس)، أمّا لغة أهل تميم فتُهمِلها، ونجد هاتين القراءتين في الآيتين: ﴿**مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ**﴾[3]،و ﴿**مَّا هَٰذَا بَشَرًا هذا**﴾[4].فقرأ عاصم بالرفع في (أمّهاتهم)، و ابن مسعود رفع (بشر) على لغة بني تميم.

3- **صرف ما لا ينصرف:** وتجلّى ذلك في قراءة نافع، و عاصم، و الكسائي للآية: ﴿**إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ۝٤**﴾[5]

4- **لغة أكلوني البراغيث:** ونجدها في قراءة أزد أو طي أو بلحارث – حسب ما نقاه عن ابن هشام- في الآية: ﴿**وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ**﴾[6]

---

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 220.

[2] – الأعراف، الآية: 194.

[3] – المجادلة، الآية: 2.

[4] – يوسف، الآية: 31.

[5] – الإنسان، الآية: 4.

[6] – الأنبياء، الآية: 3.

كلّ هذه وأخرى قد ذكرها أحمد سليمان ياقوت حتّى يبيّن أنّ القرآن قد استوعب جميع اللّغات، من أجل التّيسير و التّسهيل.[1]

ثم انتقل لتوضيح ما لتعدد الأوجه الإعرابية من أهمية في إثراء اللّغة بعامة، و النّحو على وجه الخصوص، فنجد الآية الواحدة تستوعب أكثر من وجه إعرابي، و كلّ إعراب يعطي معنى مغاير عن سابقه مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ﴾[2]، فقد قرئت كلمة (جزاء) بأكثر من إعراب، و كلّ إعراب له تخريج و معنى مترتّب عليه، فنجد أبو عمرو و عاصم يقرءانها بالرفع دون تنوين لإضافتها إلى (الحسنى)، فتكون هي (مبتدأ) و المعنى بذلك يكون أنّ (الجنة هي الجزاء الحسنى الذي ينتظره عند الله – سبحانه و تعالى-).

بينما ابن أبي إسحاق فقرأ (جزاء) بالرفع و التّنوين، فتكون (الحسنى) بذلك بدلا من (جزاء).[3]

وقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾[4]، فيها قراءتان: الأولى، بنصب (نصفه و ثلثه)، و المعنى بهذا يكون أنّه يقوم أقلّ من الثلثين، ويقوم النصف والثلث، أمّا القراء الثانية فهي الجر، ومعناها أنّه يقوم أقلّ من الثلثين والنصف والثلث.

ومثال آخر عن ذلك و هو قوله تعالى : ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[5] ، قرأ البعض "حور" بالنّصب بالنّصب على تقدير فعل، و التّقدير: يعطوا حورا، بينما قرأ البعض الآخر بالرفع على الابتداء والخبر محذوف

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت:،ص: 220 ، 221.

[2] – الكهف، الآية: 88.

[3] – ينظر: ظاهرة الإعراب، أحمد سليمان ياقوت، ص: 222.

[4] – المزمل، الآية: 20.

[5] – الواقعة، الآية: 22.

في حين قرأ ثالث بالجر عل العطف، عل أكواب في الآية السابقة ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾﴾[1]، و الرفع هو الأرجح لأنّ فيه معنى الاختصاص، فالله – سبحانه و تعالى- خصّ المتّقين بالحور العين.[2]

ثم انتقل إلى إيراد المقارنة التي قام بها النّحاة بين الإعراب و المعاني القرآنية، بحيث أنّ هناك تنازع بين المعنى و القواعد الإعرابية، فهناك من يعتمد على القواعد الإعرابية حتّى و إن اختلّ المعنى بينما البعض الآخر فهمه المعنى حتّى و لو كان ذلك على حساب القواعد، و قد نقل ابن هشام بعض الأمثلة التي أعربها أصحابها بظاهر اللّفظ دون مراعاة المعنى الحاصل من ذلك.

وهي قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾[3] ، فظاهر اللّفظ أنّ (أن نفعل) يجب أن تعطف على (أن نترك)، و لكن بالنّظر إلى المعنى فهذا غير صحيح،لأنّ المعنى يكون أنّه أمرهم أن يفعلوا ما يشاءون في أموالهم، بينما المعنى الحقيقي هو أنّه أمرهم بترك فعل ما يشاءون و بذلك تعطف على ما.[4]، و باقي الأمثلة لم نشأ ذكرها، لأنّه يكفي مثال واحد لتوضيح المراد.

غير أنّ الدكتور أحمد سليمان ياقوت لم يقبل بهذا، أي إعطاء قواعد، ثم إذا صادفوا حالة لا تتوافق مع القاعدة ذهب النّحاة للتّمحّل و التّأوّل، لأنّه، من المفروض – حسبه- أن يتتبعوا جميع الشواهد الموجودة في اللّغة من قرأن، و شعر، و نثر، ثم على أساسها تبنى القواعد، فالمعرب لا ينظر

[1] – الواقعة، الآية: 18.

[2] – ينظر: مشكل القرآن الكريم، بحوث حول استشكال المفسّرين لآيات القرآن الكريم، أسبابه، و أنواعه، و طرق دفعه، عبد الله بن حمد المنصور، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط. 1، 1426 هـ، ص 96.

[3] – هود، الآية: 87.

[4] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 224.

إلاّ المعنى و سلامته، بل يستند على قاعدة وضعها دارسوا اللّغة، لذلك فالمعنى هو الأصل، و القواعد الإعرابية هي الفرع، لذلك فإنّ سلامة الإعراب تتوقّف على سلامة المعنى، دون اللّجوء إلى التّأويل.[1]

وآخر ما ختم به فصله هذا، حديثه عن المسائل التي اختلفت فيها مدرسة البصرة مع الكوفة و بعد التّطلّع عليها يظهر جليّا أنّه انتصر للكوفيين، إذ يرى أنّهم اعتمدوا على القراءات القرآنية التي هي سنّة تتّبع في استنباط القواعد، بينما البصريون فقد استنكروا ذلك و كانوا يستنبطون قواعدهم على ما نطقت به العرب في قبائلهم البادية، لكن إذا ما صادفتهم آية لا تتوافق و القاعدة أوّلوا وهذا غير مقبول عنده.[2]

ثمّ عاد في الأخير و انتقد الكوفيين في أنّهم تعسّفوا كثيرا في استعمال القراءات لاستنباط الأحكام، و أنّ القراءات لا تحتمل كلّ القواعد، و من هذه القواعد التي اختلفوا فيه مسألة فعل الأمر للمخاطب المعري عن حرف المضارعة نحو أفعلْ، فعل مجزوم. ومعلوم أنّ ما يراه الكوفيون هو أنّه معرب قياسا على الأصل، وهو (لتفعل)، و مادام هذا الأخير معربا فإنّ أفعل معرب، واستدلّوا بالآية الكريمة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[3]، مستندين في ذلك على من يقرأ بالتاء من أئمة القرّاء على أنّها منقولة عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلم- عن طريق أبي بن كعب وثبت أنّه قرأ بها عثمان بن عفّان، و أنس بن مالك، و الحسن البصري.

لا جدال في أنّ هذه القراءة صحيحة، ولكن الخطأ في تشبيه الكوفيين ل(أفعل) بـــ (لتفعل)

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت ، ص: 224 ، 225..

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ص: 225.

[3] – يونس، الآية: 58.

المبحث الرابع: تاريخ التّأليف في إعراب القرآن، وإعراب فواتح السّور

تعرّض أحمد سليمان ياقوت في هذا الفصل –الفصل الرابع– إلى الكتب التي تناول إعراب القرآن، وحاول تتبّعها تاريخيا، بحيث بيّن أنّ إعراب القرآن ليس المقصود به تناول كلّ كلمات المصحف، ونقول هذه مرفوعة، و الأخرى منصوبة، لأنّ هذا الرأي يؤدّي بنا إلى فكرة خاطئة، و هي أنّ القرآن نزل غير معرب، و أنّ الرّسول – صلّى الله عليه و سلّم– قرأه كما نزلّ، ومن تلاه أعربوه كيف شاءوا وهذا ما قال به المستشرق الذي لا يعرف الدّين، كارل فولرس، وقد ردّ عليه أحمد سليمان ياقوت بحجج عقلية تدحض رأيه:

1–أنّ كلمة الإعراب التي وردت في الحديث الشريف ليست بمعناها الاصطلاحي، و إنّما بمعناها اللّغوي و هو الإفصاح و الإبانة، و دلّ على ذلك قول السيوطي:" المراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه و ليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النّحاة و هو ما يقابل اللّحن، لأنّ القراءة مع فقده ليست قراءة و لا ثواب فيها، و على الخائض في ذلك التّثبت..."[1]

2– أنّ القرآن نزل معجزا للعرب في لغتهم التي قرءوها معربة قبل نزوله.

3– إنّ بعض الآيات إذا قرأت غير معربة فأنّها تؤدّي إلى الكفر، و لذلك لا يمكن بأيّ شكل أن يكون القرآن نزل غير معرب.

وقد ردّ عليه بعض بني جنسه من المستشرقين أمثال نولدكه.

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 229 ، 230.

التتبّع التّاريخي لدراسة الإعراب في القرآن الكريم:

نجد أوّل إعراب للآيات التي يستشهد بها في كتاب سيبويه، أثناء شرحه لبعض القواعد مثل ما أورده في باب ما ينتصب على التّعظيم و المدح الآية:{ و المقيمين الّصلاة} فنصبت (المقيمين) لأنّها للمدح.

وبعده، يأتي الفرّاء(ت. 207هـ) الذي ألّف كتاب معاني القرآن، و حاول فيه شرح ما لا يفهم من القرآن، و قد غلب على الكتاب الطابع اللّغوي، ورتّبه حسب ترتيب السّور في المصحف، لكنّه لم يتعرّض لكلّ الآيات بالشرح و التّفسير بل اكتفى بما فيه عناء في فهمه.[1]

وفي زمن الفرّاء، أو بعده بقليل ظهرت كتب المجاز، وأشهرها مجاز أبي عبيده معمر بن المثنى المتوفى سنة 210 هـ، و المقصود بالمجاز هنا طريقة التّعبير لفهم المعنى، إلاّ أنّه لم يهتمّ كثيرا بالجانب الإعرابي، مثلما اهتمّ بالمعاني أو المجاز، وبرّر إبراهيم مصطفى عدم اهتمام أبو عبيدة بالإعراب، أنّ التّأليف فيه كان كثيرا، وأهملوا الجنب المجازي فأراد أن يطرق بابا جديدا يلج منه إلى القرآن الكريم.[2]

هذه المِلّفات التي تضمّنت شيئا من إعراب القرآن، لكن مع منتصف القرن الثالث الهجري بدأ التّأليف في إعراب القرآن كموضوع مستقل، وكان أوّل المؤلّفين في هذا الموضوع، قطرب أبو علي مُحَمَّد بن مستنير(ت.206هـ)، ثم من بعده أبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي (239هـ) ومن بعدهما حاتم سهل بن مُحَمَّد السجستاني(ت. 248هـ)، وأبو العبّاس مُحَمَّد بن يزيد المبرد (ت.286هـ)، وأبو العبّاس أحمد بن يحي ثعلب (ت.291هـ)، وأبو البركات الأنباري (ت328هـ) وأبو جعفر بن النّحاس(338هـ)، وأبو عبد الله بن خالويه (ت. 370هـ)، ومكّي بن أبي طالب القيسي(ت.437هـ)، وأبو زكريا التبريزي (ت.502هـ)، وأبو القاسمإسماعيل بن مُحَمَّد الأصفهاني (ت.

[1] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت ، ص: (232–235).

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 236 ، 237.

535هـ)، وأبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي (ت. 562هـ)، و أبو البقاء العكبري (ت.616هـ)، ومنتخب الدّين الهمزاني(ت. 643هـ)، و أبو إسحاق الفاقي (ت. 742هـ) وغيرهم كثيرون جعلوا مؤلّفاتهم خاصة بإعراب القرآن الكريم.[1]

وقد ضمّن ابن النّديم فهرسته كلّ الكتب التي ألّفت في القرآن الكريم، وجعل كلّ واحدة منها في باب.

ثم تعرّض صاحبنا إلى مجموعة من الكتب التي ذكرها و تناولها بالشرح و التّفصيل، مبيّنا منهج الكاتب في التّأليف، ووقع اختيارنا على آخر هذه الكتب و هو لابن الأنباري و الذي عنوانه:"البيان في غريب إعراب القرآن"، والذي حقّقه الدّكتور طه عبد الحميد طه، وراجعه الأستاذ مصطفى السقا،وأصدرته الهيئة المصرية العامّة للتأليف والنّشر في جزأين سنة: 1969م.[2]

ويبدأ كتابه بإعراب السّور حسب ترتيبها في المصحف، و تناول منها ما استشكل من إعرابها وما كان فيها أكثر من وجه في الإعراب.

وابن الأنباري يشعر في كثير من الأحيان أنّ لا يستطيع أن يعرض الرّأي مفصّلا مبرهنا عليه برهانا منطقيا في كتابه هذا، لذلك كان يحيل القارئ إلى مواضع في كتابه" الإنصاف في مسائل الخلاف"، مثلما فعل في الآية: ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾[3] ، فيقول: " تلك أصلها(تي) وهي اسم إشارة و اللام زيدت لتدلّ على بعد المشار إليه، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهما الياء و اللام، و الكاف للخطاب ولا موضع لها من الإعراب، هذا مذهب البصريين

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت ، ص: 237.

[2] – المرجع نفسه، ص: 249.

[3] – البقرة، الآية: 252.

و ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم هو التّاء وحدها، و الياء زيدت تكثيرا للكلمة و تقوية لها، و قد بيّنا فساده في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.و نتلوها جملة فعلية في موضع الحال من آيات."[1]

وقد أورد أمثلة كثيرة من الكتاب يبيّن من خلالها تمكّن ابن الأنباري من التّفسير، والفقه والإعراب، و حتّى المعنى، و يظهر ذلك جليّا في إعرابه للآية: ﴿**وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَتِ ٱلْمُؤْمِنَتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم**﴾[2]، يقول" أن ينكح، في موضع نصب بطول انتصاب المفعول به، كما ينتصب طولا يستطيع انتصاب المفعول به، و الطول مصدر طلت القوم أي علوتهم، و لا يجوز أن يكون ينكح منصوبا يستطيع لإحالة المعنى لأنّه يصير المعنى إلى: و من لم يستطع أن ينكح المحصنات طولا أي للطول، فيصير الطول علّة في عدم نكاح الحرائر و هذا خلاف المعنى، لأنّ الطول به يستطاع نكاح الحرائر فبطل أن يكون منصوبا يستطيع فثبت أنّه منصوب بالطول"[3]

و بهذا المثال ختم فصله الرابع الخاص بكتب إعراب القرآن.

و في آخر بحثه، في الفصل الخامس من الباب الأخير تناول اختلاف الآراء في إعراب فواتح السور فالفريق الأوّل يرى أنّ إعرابها و معناها لا يعلمه إلّا الله، بينما ذهب فريق ثان إلى أنّها أسماء الله الحسنى، فمثلا (الم) فالألف من الله، و اللام من اللّطيف، و الميم من المجيد، لكن ابن جني استنكر ذلك، لأنّه باعتبار ذلك فإنّ قراءة حم سق دون عين غير صحيحة، فالأعلام تؤدّى بأعيانها و لا يحرّف شيء منها، و رأي آخر يقول بأنّها حروف قسم من الله سبحانه و تعالى، و قيل أيضا أنّ الله – سبحانه و تعالى– أتى بها في أوائل السور ليدلّ بها على أنّ القرآن مؤلّف منها.[4]

---

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 251.

[2] – النّساء، الآية: 25.

[3] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 252.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 253 ، 254.

و قد أغرت هذه الآراء بعض المستشرقين فراحوا يقولون أنّها مبتدعة من الصحابة، وهي من أسمائهم فالسين من سعد بن أبي وقاص، و الميم من المغيرة...، و لكن ردّ عليهم واحد منهم اسمه: بلاشير بأنّ هذا الفعل لا يمكن أن يصدر من الصحابة وهم من هم من الورع و التّقى.[1]

و قسّم الزمخشري هذه الحروف إلى نوعين من حيث الإعراب و عدمه:

النّوع الأوّل: ما لا يتأتّى فيه الإعراب، تقرأ و كأنّك تقلّد أصوات هذه الحروف دون تغيير مثل: **كهيعص، الم، المر**.

النّوع الثاني: ما يتأتّى فيه الإعراب، وهو إمّا أن يكون اسما مفردا نحو: **ص، ق،** و **ن** أو أسماء عدّة مجموعها على زنة مفرد نحو: **حم، طس، يس** فإنّها موازية **لقابيل** و **هابيل**.

و يرتبط الإعراب بالقراءات في هذه الحروف، فقد حرّكها البعض بالكسر لالتقاء الساكنين ويرى **العكبري** ثلاثة أوجه لإعرابها: الجر على القسم، و الثاني النصب، على تقدير حذف القسم والثاني هي مفعول به، و الثالث الرفع على الابتداء.

وكلّ هذه التعليلات و التّقديرات كان بالإمكان الاستغناء عنها لو اكتفى النّحاة بالقول أنّها سرّ من أسرار الله – سبحانه و تعالى- حسب ما يراه الدّكتور أحمد سليمان ياقوت- وما دمنا نجهل معناها فعلينا عدم إعرابها.[2]

[1] – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت ، ص: 254.

[2] – المرجع نفسه، ص: 256 ، 257.

مقدمـــــة

بطاقة فنية

مدخل

لمحة عن الكاتب والكتاب

الفصل الأول: الإعراب ماهيته، نشأته، وعلاقته بالنّحو

المبحث الأوّل: تاريخ الإعراب

المبحث الثاني: الفرق بين النّحو و الإعراب

المبحث لثالث: الثورة التي قامت ضدّ الإعراب

المبحث الرابع: تاريخ حركات الإعراب، و حروفه

المبحث الخامس: التتبّع التّاريخي لنظرية العامل

الفصل الثاني : التّخريجات الإعرابية أنواعها وأسبابها

المبحث الأوّل: التّخريجات الإعرابية المقبولة

المبحث الثاني: التّأويلات المبالغ فيها

المبحث الثالث: أسباب التّأويلات المرفوضة

الفصل الثالث: العلاقة بين الفقه وأصوله، والإعراب

المبحث الأوّل: تأثّر الإعراب بالفقه و أصوله

المبحث الثاني: أهمية الإعراب في الفقه

الفصل الرابع: علاقة الإعـراب بالقرآن الكـريم

المبحث الأوّل: الفرق الإسلامية و الإعراب

المبحث الثاني: علاقة الإعراب بالوقف

المبحث الثالث: علاقة الإعراب باختلاف اللّهجات والقراءات

المبحث الرابع: تاريخ التّأليف في إعراب القرآن، و إعراب فواتح السوّر.

دراسة وتقييم

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

الخاتمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الانتهاء من العرض، خرج الدّكتور أحمد سليمان ياقوت بنتائج من بحثه هذا قدّمها بالشرح أهمها:

1-يمثّل الإعراب قمة التّطوّر اللّغوي المتمثّل في تكوين الجمل.

2- الإعراب اصطلاحي، وضعه الإنسان بعد نضجه الفكري، يتطوّر بتطوّره.

3- هناك حلقة مفقودة بين الإعراب البدائي المتمثّل في النّقوش، والإعراب بصورته الكاملة في العصر الجاهلي.

4- اللّغة العربية هي اللّغة الأم، لأنّها تحمل كلّ صفات اللّغات الأمّهات.

5- حروف الإعراب تجمع بين المستويين: الصوتي، والنّحوي.

6- أبو الأسود الدّؤلي أوّل من وضع مصطلحات البناء(الفتح، الضم، الكسر)، و الخليل أوّل من وضع مصطلحات الإعراب (نصب، رفع، جر، جزم).

7- تأثّر الإعراب بالفقه، ويتجلّى ذلك في أخذ المصطلحات الفقهية مثل: التّعليق، الشرط، القياس، العلّة...

8- تأثّر افقه بالإعراب؛ من خلال توجيه الأحكام الشرعية بالتّوجيهات الإعرابية.

9- استغلال الفرق الإسلامية للإعراب من أجل تطبيق مبادئها.

10-الإعراب ليس أحد الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.

11- اعتدّ بالقراءات قبل تدوين المصاحف في عهد عثمان بن عفّان- رضي الله عنه.[1]

[1]- ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: (259-265).

12- بدأ التّأليف في إعراب القرآن من زمن سيبويه، و حتّى زمن ابن الأنباري.[2]

13- درس النّحاة الحروف فواتح السّور من حيث إعرابها، لكنّها في الحقيقة لا يعلم ذلك إلّا الله- سبحانه و تعالى-.[3]

أمّا ما توصّلنا إليه- نحن- بعد فراغنا من هذا البحث فهو كالتالي:

1-الإعراب أهم سمة من سمات اللّغة العربية الفصحى.

2- الإعراب و المعنى وجهان لعملة واحدة، لا يستقيم المعنى بدونه.

3- العرب قديما قدّسوا لغتهم، و جاهدوا من أجل المحافظة عليها لأنّها لغة أقدس الكتب السماوية و أصحها؛ القرآن الكريم.

4- الدعاوى التي ظهرت، و شاعت كلّها دعاوى باطلة تحمل سموما عقائدية تحاول هدم اللّغة العربية لأنّها لغة المسلمين.

5- الحجج التي قدّمها أصحاب هذه الأفكار بأنّ الإعراب صفة اللّغة البدائية، و العامية لغة التّقدّم و التّطوّر كلّها غير مقبولة، فبدون الإعراب لا نستطيع إتمام المعنى.

6- العيب ليس في اللّغة و قوانينها، بل في مستخدمي هذه القوانين، فالنّحاة عقّدوا الإعراب وجعلوا منه صعب المنال لمن يرغب تعلّمه بتأويلاتهم، و تقديراتهم الإعرابية التي كان بالإمكان الاستغناء عنها جملة و تفصيلا، إلا ما كان منها لغرض تعليمي.

---

[2] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: (259–265).

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 265 ، 266.

7- بالرغم من أنّ الفرق الإسلامية استغلّت الإعراب لخدمة مذاهبها العقائدية، إلّا أنّ هناك استحسان لها وهو أنّ كلّ التوجيهات الإعرابية التي قدّمتها لم تمسّ بها النّص القرآني، ولا كيان الله – سبحانه و تعالى-، ولم تحرّف في الأحكام الشرعية من حرام إلى حلال.

8- اهتمّ أحمد سليمان ياقوت بفرقة المعتزلة أكثر من المتصوّفة، والشيعة، فقد خصّص لها جما أكبر، وخاصة تفاسير الزّمخشري لبعض الآيات من كتابه "الكشّاف.

بعد دراستنا للكتاب، و تفحّصه من خلال مقارنته بمؤلّفات أخرى عالجت القضايا نفسها التي عالجها استنتجنا:

فإنّ الكتاب الذي بين أيدينا عنوانه وافق ما حوى من مادة معرفية، فكلّ ما جاء فيه صبّ في ظاهرة الإعراب، ولم يخرج عنها، فتحدّث عن مفهومه و تاريخه، و من جانب آخر عن علاقته بالقرآن.

أمّا عن الإضافة التي جاء بها فتتمثّل في آراءه التي قدّمها خلال مناقشته لبعض القضايا التي عالجها كتقديم الأسباب التي أدّت إلى صعوبة النّحو، و الأسباب التي عقّدت الإعراب....

كما أنّه فرّق بين النّحو؛ و عدّه الكل، و الإعراب؛ الذي جعله الجزء.

زد على ذلك التّعريف الجديد الذي قدّمه للإعراب:"مورفيم من المورفيمات التي تدلّ على المعنى الوظيفي للكلمة، بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكوّن منها الجملة.".

غير أنّنا لم نعثر على أيّة انتقادات أو اعتراضات وجّهت للكتاب.

القرآن الكريم.

-قائمة المصادر و المراجع:

1. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

2. إيميل بديع يعقوب، فصول في فقه اللّغة،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى 2008.

3. عبد الله بن حمد المنصور، مشكل القرآن الكريم- بحوث حول استشكال المفسّرين لآيات القرآن الكريم، أسبابه و أنواعه و طرق دفعه، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1426هـ.

4. كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النّحو العربي، دار صفاء للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

2- المواقع الإلكترونية:

1. بوابة روز اليوسف، رئيس مجلس الإدارة: عبد الصادق الشورجي، رئيس التحرير: عبد الجواد أبو كب،من أعلام جامعة الإسكندرية الدكتور أحمد سليمان ياقوت،صاحب النقال: أسامة مرسي.

2. منتدى الطبري للدراسات الإسلامية،رمضان الغنّام،كلية الآداب، جامعة طنطا، المشرف العام: مُحَمَّد عطا أحمد يوسف، استراحة المنتدى، قسم طلاب طنطا.

فهـــــرس الموضوعات

كلمة شكر

إهداء

مقدّمة ..... أ

بطاقة فنيّة 1

مدخل: لمحة عن الكاتب والكتاب

قراءة موجزة عن حياة الكاتب 3

الدّواعي التي أدّت بالكاتب لكتابة مؤلّفه 6

الإشكاليات المطروحة في الكتاب 7

الفرضيات المقترحة لحلّها 8

الفصل الأوّل: الإعراب: ماهيته، نشأته، و علاقته بالنحو

المبحث الأوّل: تاريخ الإعراب 10

المبحث الثاني: الفرق بين النحو و الإعراب 14

المبحث الثالث: الثورة التي قامت ضد الإعراب 19

المبحث الرابع: ظهور حركات الإعراب و حروفه 22

المبحث الخامس: التتبع التاريخي لنظرية العامل 28

الفصل الثاني: التخريجات الإعرابية :أنواعها، و أسبابها

المبحث الأوّل: التخريجات الإعرابية المقبولة 38

المبحث الثاني: التأويلات المبالغ فيها 40

المبحث الثالث: أسباب التأويلات المرفوضة 44

الفصل الثالث:علاقة الفقه و أصوله بالإعراب

المبحث الأوّل: تأثر الإعراب بالفقه 51

المبحث الثاني: أهمية الإعراب في الفقه 55

الفصل الرابع: علاقة الإعراب بالقرآن الكريم

المبحث الأوّل: الفرق الإسلامية و الإعراب 59

المبحث الثاني: علاقة الإعراب بالوقف 62

المبحث الثالث: علاقة الإعراب باختلاف اللهجات و القراءات 65

المبحث الرابع: تاريخ التّأليف في الإعراب و إعراب فواتح السوّر 71

دراسة وتقييم 77

الخاتمة 79

قائمة المصادر والمراجع 83

فهرس الموضوعات